

المؤتمر العام

GC(48)/OR.4
Date: March 2005

General Distribution

Arabic

Original: English

الدورة العادية الثامنة والأربعون (٢٠٠٤)

جلسة عامة

محضر الجلسة الرابعة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الثلاثاء ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد روناكي (هنغاريا)
ثم: السيد مويو (زمبابوي)،
السيد بحران (اليمن)

المحتويات

الفقرات	بند جدول الأعمال*
١٧١ - ١	٧ المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع)
	كلمات مندوبي:
١٣ - ١	المفوضية الأوروبية
١٩ - ١٤	بوتسوانا
٣٢ - ٢٠	مصر
٣٩ - ٣٣	بولندا
٤٧ - ٤٠	الكويت

يرد تشكيل الوفود التي حضرت هذه الدورة في الوثيقة GC(48)/INF/16/Rev.1.

* الوثيقة GC(48)/25.

"هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات الى - Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100 A-1400 Vienna, Austria; fax +43 1 2600 29108; أو e-mail secpmo@iaea.org; أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

الفقرات	بند جدول الأعمال*
٤٨ - ٥٤	صربيا والجبل الأسود
٥٥ - ٦٢	نيوزيلندا
٦٣ - ٧٦	ليتوانيا
٧٧ - ٨٤	كرواتيا
٨٥ - ٩١	أذربيجان
٩٢ - ٩٦	غواتيمالا
٩٧ - ١٠٧	سويسرا
١٠٨ - ١١٧	بيرو
١١٨ - ١٣٢	كينيا
١٣٣ - ١٣٨	هنغاريا
١٣٩ - ١٥٢	السويد
١٥٣ - ١٦١	تايلند
١٦٢ - ١٧١	بنغلاديش

٧- المناقشة العامة والتقارير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع)
(الوثيقة GC(48)/3)

١- قال السيد دي إستيبان (المفوضية الأوروبية) إن المفوضية لا تزال تعلق أهمية قصوى على أمن إمدادات الطاقة. وتواصل وكالة امدادات اليوراتوم رصد أمن إمدادات الوقود النووي والمواد الخام وسوق اليورانيم. وما زال التباين الهائل القائم بين الاستهلاك والإنتاج العالميين في سوق اليورانيم الطبيعي يثير القلق، وتستخدم في الوقت الحاضر مصادر ثانوية لمعالجة هذه المشكلة. ومن ثم، من الضروري وضع استراتيجية واضحة لأمن الإمدادات، وهو ما تدعو إليه وكالة امدادات اليوراتوم منذ سنين.

٢- ويتصل أمن إمدادات القوى النووية مباشرة بأمان المرافق النووية. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اعتمدت المفوضية اقتراحين بتوجيهين، أحدهما بشأن أمان المنشآت النووية والآخر بشأن التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة. ولئن لقي هذان الاقتراحان تأييد غالبية البلدان الأعضاء، فإنهما لم يستأثرا للأسف بالأغلبية المحددة المطلوبة في المجلس لاعتمادهما. وترى المفوضية أن من الضروري الحفاظ على الطابع الملزم قانونا الذي يكتسبه هذان الاقتراحان. وقد أقرت محكمة العدل التابعة للجماعة الأوروبية باختصاص الجماعة في مجال الأمان النووي. وبناء على ذلك، اعتمدت المفوضية نسختين منقحتين من اقتراحي التوجيهين في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ مضمّنة إياهما التعديلات التي أدخلها البرلمان الأوروبي والعناصر التي تمخضت عنها المناقشات التي أجريت في المجلس. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي يتناول أمان المنشآت النووية، ما زالت المفوضية ملتزمة بتطبيق قواعد اتفاقية الأمان النووي ومبادئها على صعيد الجماعة بأكملها وبإنشاء نظام مشترك لتقييم الأمان النووي في كل بلد عضو. أما بالنسبة للاقتراح المتعلق بالتصرف في النفايات المشعة، فإن المفوضية ملتزمة بأن تفرض على كل بلد عضو وضع برنامج ذي مواعيد نهائية للتخلص النهائي من النفايات، وبتعزيز البحوث التطويرية في هذا المجال. وتأمل المفوضية في أن يناقش المجلس الاقتراحين المعدلين في أسرع وقت لكي يُعتمدا في أقرب وقت ممكن.

٣- وفي مجال نقل المواد المشعة، تطمح المفوضية إلى ضمان أمان نقل المواد وأمنه وتحسينه حيثما كان ذلك ضرورياً، بمساعدة ودعم من الأعضاء. وهي تدعم وتتابع عن كثب تطوير المقياس الدولي للأحداث النووية لكي يشمل النقل، أمله في أن يوفر أداة بسيطة لتقييم الحوادث. وستنكب المفوضية بروية على دراسة النتائج التي خلص إليها التقرير الخاص بحالات رفض نقل المواد المشعة المستخدمة في أغراض طبية أو صناعية بهدف اقتراح حلول في هذا الصدد.

٤- ويحتل الأمان النووي أولوية كبرى لدى الاتحاد الأوروبي، وما انفك يشكل مسألة أساسية في المفاوضات التي تُجرى مع الأعضاء الجدد بشأن انضمامها. وعقب المناقشات التي أجرتها بلغاريا وسلوفاكيا وليتوانيا مع المفوضية، التزمت هذه البلدان بالإغلاق المبكر لبعض مفاعلاتها النووية التي يعتقد أنه لا يمكن الارتقاء بها بتكلفة معقولة. وقدمت الجماعة مساعدة مالية لا يستهان بها لهذه البلدان لإعانتها على الاستعداد لتفكيك الوحدات المعنية. وما فتئت الجماعة، منذ عام ١٩٩٠ ومن خلال برنامج Phare للأمان النووي، تسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الدولية التي تُبذل في سبيل تحسين الأمان النووي في أوروبا الوسطى والشرقية. وقد كانت مرحلة عام ٢٠٠٣ من برنامج Phare للأمان النووي المرحلة الأخيرة بالنسبة للأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، إلا أن بلغاريا ورومانيا ستظلان تحصلان على الدعم لبعض الوقت. وفي إطار برنامج "المساعدة التقنية لدول الكومنولث المستقلة"، استثمر بليون يورو في مجال الأمان النووي في بلدان رابطة الدول المستقلة منذ عام ١٩٩١، وكان التركيز على ترويج ثقافة الأمان والتصرف في الوقود المستهلك والنفايات النووية وتفكيك المرافق النووية. وأسهم الاتحاد الأوروبي كذلك في مبادرات دولية من قبيل إغلاق محطة تشرنوبل وإبرام الشراكة البيئية

لمنطقة البعد الشمالي. وكان المساهم الرئيسي في مشروع 'ساتر' تشرنوبل وساعد على تحسين الأمان في عدة محطات قوى في روسيا وأوكرانيا. وعملت المفوضية مع السلطات الأوكرانية عن كثب على الارتقاء بمفاعلي "خميلنيتسكي-٢" و"روفنو-٤". وسيشترك في تمويل ذلك العمل الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية. وكان التعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجهات المانحة الدولية هاما بالنسبة لتلك الجهود وحظي بتقدير بالغ.

٥- ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والقلق يتزايد من أن يستهدف الإرهابيون محطات القوى النووية، ومن أجل ذلك يولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى للأمن. وستركز أنشطة الجماعة في المستقبل القريب على تنسيق التدابير لضمان أمن مرافق الإنتاج ومستودعات خزن الوقود المستهلك، ووضع صكوك قانونية ملزمة، ورصد التنفيذ الفعال لهذه الوسائل والتنسيق الفعال للتدابير على الصعيد الأوروبي، ومواصلة الحوار مع الهيئات الوطنية المسؤولة عن الأمن ومع المشغلين، والتعاون مع المنظمات الدولية.

٦- وتشاطر المفوضية المجتمع الدولي قلقه إزاء أمان المصادر الإشعاعية وأمنها وهي على يقين بأن الضرورة تدعو إلى توخي مزيد من الحذر في هذا المجال. وبناء على ذلك، أصدرت المفوضية توجيهها بشأن رقابة المصادر المشعة المختومة القوية الإشعاع والمصادر اليتيمة، واعتمده المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. والمفوضية على أهبة الاستعداد للعمل مع الوكالة على تقديم يد المساعدة من أجل منع حدوث أضرار تلحق بالصحة البشرية والبيئة، بل وحتى باقتصادات أعضاء الاتحاد الأوروبي، جراء استخدام المصادر المشعة استخداماً غير سليم.

٧- وقد اعتمدت المفوضية اقتراحين يتعلقان بقرارات المجلس في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بهدف انضمام الجماعة إلى اتفاقية التبليغ المبكر واتفاقية تقديم المساعدة. ويراعي هذان الاقتراحان، اللذان يستعرضهما المجلس حالياً، اختصاصات الجماعة في مجالات التبليغ المبكر والمساعدة، والآلية التي وضعت في عام ٢٠٠١ للترويج لتعاون أكبر في التدخلات الطارئة المتعلقة بالحماية المدنية. وقد أسفر توسيع الاتحاد عن توسع نطاق نظام الجماعة الأوروبية لتبادل المعلومات في وقت مبكر في حالة وقوع طارئ إشعاعي. ويسري هذا النظام حالياً في ٢٥ بلداً عضواً وكذلك في سويسرا وبلغاريا ورومانيا.

٨- وتتعاون المفوضية والوكالة بشكل وثيق جدا في مجال الضمانات النووية. وقد وضع الاتحاد الأوروبي الصيغة النهائية للإجراءات ذات الصلة وأعلن لمدير الوكالة العام في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عن استعداد البلدان الأعضاء في الاتحاد والمفوضية لتطبيق بروتوكولات إضافية. وتؤيد المفوضية تنفيذ هذه الأداة الممتازة على الصعيد العالمي. وسيتمثل التحدي المقبل في انضمام الأعضاء الجدد إلى اتفاق الضمانات التابع للاتحاد الأوروبي والوارد في الوثيقة INFCIRC/193 وإلى البروتوكول الملحق به، المزمع أن يبدأ في مطلع عام ٢٠٠٥. وتواصل المفوضية، كجزء من الجهود الجارية التي تضطلع بها في سبيل تعزيز الكفاءة والفعالية، تعديل جهودها التقنيشي على ضوء الأخطار الفعلية بغية تفادي إهدار الموارد.

٩- وما زالت التشريعات الأوروبية تسعى إلى أن توفر لعامة الناس وللقوى العاملة مستوى عالياً من الوقاية من الإشعاعات من خلال تطبيق معايير الأمان الأساسية.

١٠- ويدعم الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية البحوث المشتركة التي تجريها مؤسسات في أوروبا في مجال التصرف في النفايات المشعة (التخلص الجيولوجي والفصل والتحويل)، والوقاية من الإشعاعات (كأثار الجرعات الضعيفة وإدارة المساعدات في حالة الطوارئ، والتعرض الطبي، على سبيل المثال)، وأمان المفاعلات والمفاعلات المبتكرة. وقد انضم الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية إلى المحفل الدولي للجيل الرابع من

المفاعلات. ويحتل التعليم والتدريب مكانة هامة كذلك. وتم استهلال حوالي ٢٠ مشروعاً ضخماً أو يجري التفاوض بشأنها ضمن البرنامج الإطاري السادس المتعلق بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ويُخصَّص مبلغ ٢٠٠ مليون يورو من إجمالي ميزانية البرنامج لهذا القطاع وحده. وقد أدمجت جميع أنشطة البحوث التطويرية المضطلع بها في مجال الاندماج النووي داخل البلدان الأعضاء وفي سويسرا في برنامج أوروبي واحد تبلغ ميزانيته الإجمالية ٧٥٠ مليون يورو.

١١- ودأبت المفوضية دائماً على دعم التعاون الدولي في المجال النووي. وأبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقات ثنائية مع عدد من الدول الأعضاء في الوكالة، وهو يعكف على التفاوض مع دول أخرى كثيرة بهذا الصدد.

١٢- وانضمت المفوضية إلى اتفاقية الأمان النووي في عام ٢٠٠٠. وانطوت صكوك الانضمام على إعلان الاختصاص الذي تم إيداعه لدى المدير العام للوكالة. وأقرت محكمة العدل، في حكم أصدرته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، باختصاص الجماعة الإضافي في المجال الذي تغطيه الاتفاقية. وأودع لدى المدير العام، في أيار/مايو ٢٠٠٤، إعلان جديد بصيغة معدلة ينص على توسيع الاتحاد كذلك. وتلتزم المفوضية بالمساهمة بنشاط في الاجتماع الثالث لأطراف المتعاقدة في آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٣- وتجري المفاوضات بشأن تنفيذ مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي في البلدان الستة المعنية ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يُنفذ البرنامج على أساس تعاوني دولي وفقاً لشروط من شأنها أن تعود على الجميع بأكثر قدر من الفوائد. والمساعدة التي تقدمها الوكالة في هذا الصدد جديرة بكل تقدير. وقد اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي، في أيار/مايو ٢٠٠٤، إجراء مشتركاً بشأن دعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سياق برنامج الأمان النووي التابع لها وفي إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وينطوي هذا الإجراء على مجموعة من المشاريع التي ستشرف المفوضية على تنفيذها المالي والتي تهدف إلى تعزيز الحماية المادية للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى أثناء استخدامها وتخزينها ونقلها، والحماية المادية للمنشآت النووية، والحفاظ على أمن المواد المشعة المستخدمة في تطبيقات غير نووية، والمحافظة على قدرة الدول على كشف محاولات الاتجار غير المشروع ومكافحتها. وستبلغ التكلفة الإجمالية لهذه المبادرة ما يربو على ٣٣ ملايين يورو وستركز بالأساس على جنوب شرق أوروبا ووسط آسيا.

١٤- وذكر السيد سيببتيلا (بوتسوانا) بأن بلده انضم لعضوية الوكالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وواصل عضويته لأنه مهتم باستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لترويج النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، لا سيما عن طريق رفع الإنتاج الزراعي، وتحسين الرعاية الصحية، وتسهيل الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، وترويج التنمية الصناعية والحماية البيئية. وتضطلع الوكالة كذلك بدور حيوي في تعزيز الأمان والأمن في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وشرعت حكومة بوتسوانا في تنفيذ برنامج طموح للوفاء بالتزاماتها تجاه الوكالة. وبناء على ذلك، تم تعزيز قدرة وزارة الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا، وصيغت خطط لوضع إطار تنظيمي، بما في ذلك إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة، واتخذت خطوات عملية للتوقيع على معاهدة عدم الانتشار وعلى بروتوكول إضافي. وعلاوة على ذلك، يوجد في بوتسوانا عدد غير معروف من المصادر المشعة ذات المواصفات غير المعروفة ويتعين تسجيلها وفرض مراقبة صارمة عليها عملاً بالمبادئ التوجيهية للوكالة. وينبغي كذلك معالجة مشكلة التخلص من النفايات النووية.

١٥- وما زال القطاع الزراعي يشكل مصدراً هاماً من مصادر الأغذية في بوتسوانا ويوفر فرصاً للدخل والعمالة والاستثمار لجزء لا يستهان به من السكان في المناطق الريفية. وثمة العديد من العقبات التي تعوق تطوره، من قبيل الجفاف والآفات الحشرية والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات. ويقدم إدراج تكنولوجيات نووية لمكافحة الآفات حلاً سليماً بيئياً.

١٦- وتولي حكومته أهمية بالغة لبرنامج الوكالة التعاوني التقني، لا سيما لاستخدام تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة ذبابة تسي تسي في منطقة بأسرها. وبفضل المساعدة التي قدمتها الوكالة، تمت بلورة تقنيات حساسة لرصد ذبابة تسي تسي. وما زالت بوتسوانا تستفيد كذلك من بعثات الخبراء ومن توفير المعدات والدعم المؤسسي وبناء القدرات من خلال المنح الدراسية والتدريب القصير الأمد والزيارات العلمية وإعارة الموظفين.

١٧- ويجري تطوير الطب النووي في بوتسوانا. ويحتوي مركز غابورون لعلم الأورام على إمكانيات لتوفير العلاج باستخدام تقنية العلاج الإشعاعي بالحزم الإشعاعية الخارجية. بيد أنه يفتقر إلى مرافق لتوفير التشخيص الداخلي، مما ينجم عنه إحالة المرضى إلى جنوب أفريقيا للحصول على علاج متخصص يكون باهظ الثمن. كما أنه لا يحتوي على معدات تشخيصية. وسيستفيد ما يربو على ٩٠ في المائة من المرضى الذين يزورون مركز علاج الأورام سنويا من تطبيقات الطب النووي. ومن شأن المساعدة التي تقدمها الوكالة إلى جانب إنشاء مرافق كهذه أن تؤدي إلى تحسين صحة السكان إلى حد بعيد.

١٨- وقال إن بلده ينظر حاليا في مجالات أخرى يمكن للتكنولوجيا النووية أن تساعد فيها بوتسوانا على بلوغ أهداف التنمية التي رسمتها. وهو يبحث مع الوكالة في المشاريع الممكن تنفيذها في مجالات إدارة الموارد المائية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغذية.

١٩- وشدد، في ختام كلمته، على أهمية بناء قدرات الموارد البشرية في البلدان النامية لتمكينها من استغلال التكنولوجيا النووية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والامتثال التام للالتزامات الوكالة.

٢٠- وقال السيد رمزي عز الدين رمزي (مصر) إن التغييرات العالمية التي طرأت خلال العقد الماضي قد بعثت الآمال في ظهور نظام عالمي جديد يقوم على قدر أكبر من العدالة والأمن والرفاه، بيد أن هذه الآمال لم تتحقق.

٢١- وقد أبرمت معاهدة عدم الانتشار استناداً إلى ما يمكن أن يُطلق عليه صفقة إجمالية: فالدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية المعترف بها التزمت بالتقدم صوب نزع السلاح النووي، في حين أن الدول الأخرى التزمت بالامتناع عن اكتساب قدرات نووية عسكرية مقابل تمتعها بحق مطلق في الاستفادة من التكنولوجيا النووية المتقدمة لأغراض سلمية. بيد أن هذه الصفقة انفرط عقدها وتقوضت معها بشدة مصداقية نظام عدم الانتشار. أما أولئك الذين يطالبون بتوجيه جميع الموارد الإنسانية والتقنية والمالية المتاحة نحو منع انتشار الأسلحة النووية فانهم يقاومون أي خطوة نحو تفكيك ترساناتهم النووية. بل إن بعضهم لا همّ لديه سوى تطوير أسلحة جديدة وإضفاء طابع الشرعية عليها. وعلاوة على ذلك، رأت بعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن من المناسب الانضمام إلى تحالفات تتمتع من خلالها بحماية المظلة النووية، في حين أضحى الدول التي ما زالت خارج هذه التحالفات أكثر عرضة للخطر.

٢٢- وتواجه الدول التي تطمح إلى اكتساب تكنولوجيا نووية لأغراض التنمية قيوداً تتزايد يوماً بعد يوم. ورغم أن الهدف الظاهري للأنظمة التي تفرض قيوداً على تصدير هذه التكنولوجيا يكمن في منع الانتشار النووي، فإن كون عدد قليل من الدول هي التي تسيّرهما وأن قوانينها تخضع لاعتبارات سياسية يحول دون قبولها من طرف دول عديدة أخرى ترى فيها محاولة لاستمرار احتكار البلدان المتقدمة للتكنولوجيا النووية إلى الأبد وأداة سياسية تخدم مصالح هذه البلدان. أضف إلى ذلك أن ثلاث دول نووية معروفة تقع في أكثر المناطق المشحونة سياسياً بقيت خارج نظام عدم الانتشار، ومع ذلك ما زال المجتمع الدولي غير مبال باتخاذ أي إجراءات تصحيحية أو غير قادر على اتخاذها. ونتيجة للمعايير المزدوجة التي تطبقها القوى العظمى، تسعى بعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية إلى الحصول على أسلحة نووية بأي وسيلة من الوسائل.

٢٣- ولا يمكن إنفاذ نظام عدم الانتشار إلا باتخاذ إجراء متعدد الأطراف وتجديد الاحترام لمبادئه الأساسية. ويجب أن تصحب تدابير منع عدم الانتشار تدابير لنزع السلاح ونقل التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية وتحقيق عالمية نظام عدم الانتشار. ولعل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في عام ٢٠٠٥ يتيح فرصة لمعالجة مواطن الضعف القائمة.

٢٤- وأمام الوكالة دور هام ينبغي أن تضطلع به فيما يتعلق بكفالة امتثال الدول لالتزاماتها الرقابية، ودعم نقل التكنولوجيا لأغراض سلمية، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة توازن مناسب بين أنشطة الضمانات وأنشطة التعاون التقني. وإذا ما نجح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ في تجديد الصفقة الشاملة السابقة، فمن المأمول أن تنفذها الوكالة بموضوعيتها ومهنتها المألوفتين.

٢٥- ورغم ترحيبه بالتطور الإيجابي الذي تم تحقيقه فيما يتعلق بالبرنامج النووي للجماهيرية العربية الليبية، وبتقرير المدير العام الذي أفاد فيه بأن تعاون جمهورية إيران الإسلامية مع الأمانة قد ساعدها على فهم طبيعة البرنامج النووي لهذا البلد، فقد أعرب مع ذلك عن أسفه لاستمرار حالة الاختلال الأمني في منطقة الشرق الأوسط نظراً لأن إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة التي تملك قدرة عسكرية نووية، ترفض قبول نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة بحجة أنها تحتاج إلى هذه القدرة لضمان أمنها وأمن مواطنيها. وقد حوّل هذا الاعتقاد المضلل منطقة الشرق الأوسط إلى أكثر مناطق العالم توتراً من الناحية السياسية.

٢٦- ودأبت مصر جاهدة، طيلة ما يزيد عن أربعة عقود من الزمن، على احتواء الوضع الأمني المتدهور في المنطقة وإرساء الأسس اللازمة لإقامة نظام أمني إقليمي منصف من خلال إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتقليص مخزونات الأسلحة التقليدية. وهي تقدم كل سنة قراراً إلى المؤتمر العام تدعو فيه إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة على جميع الأنشطة النووية في المنطقة، ويُعتمد هذا القرار بتوافق الآراء. بيد أن موقف إحدى الدول، التي تدّعي بأنها لا تستطيع الخوض في هذه المسألة إلى أن يعم السلام الشامل في المنطقة، يحول دون تنفيذ قرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار بشأن الشرق الأوسط وقرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. ويوضح المثال الأوروبي خلال الحرب الباردة بأن محادثات الحد من الأسلحة ونزع السلاح من شأنها أن تعطي أكلها حتى قبل التوصل إلى تسوية سياسية. ومن الضروري، بناء على ذلك، الشروع على التوفّي في مناقشة الأسس اللازمة لإقامة نظام أمني حتى يتسنى وضع هذا النظام موضع التنفيذ بمجرد ما يتم إحلال سلام شامل.

٢٧- وما زال المجتمع الدولي للأسف يطبّق معايير مزدوجة، مركزاً على بعض القضايا في المنطقة ومتجاهلاً قضايا أخرى. وما انفكت مصر تحث القوى العالمية على أن تفرض على إسرائيل ذات الضغوط التي تفرضها على غيرها من الأطراف المشتبه في حيازتها أو محاولة اكتسابها أسلحة دمار شامل، بهدف إقناعها بالخوض في مباحثات جادة ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويعرب وفده، في هذا السياق، عن تأييده لاقتراح المدير العام عقد محفل حول هذا الموضوع في مطلع عام ٢٠٠٥. وتعتزم مصر المشاركة في هذا المحفل كما أنها حثت إسرائيل على أن تشارك فيه مشاركة جادة وألا تنظر إلى الحدث كممارسة أكاديمية. وهي تدعو كذلك الدول الأخرى إلى الاضطلاع بدورها في كفالة نجاح هذا المحفل.

٢٨- ولا تقل أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة أهمية عن الدور الذي تؤديه في مجال التحقق، وإن كانت التغطية الإعلامية تركز على المجال الأخير. ويرجع التزايد المستمر في عضوية الوكالة إلى انضمام بلدان نامية حريصة على استغلال إمكانات الطاقة النووية في الأغراض السلمية في مجالات الصحة والزراعة والإنتاج الحيواني وتحلية المياه، وعلى تطوير خبرتها العلمية والتقنية. وعلى الدول الأعضاء كافة أن تساعد

الوكالة على مواصلة الاضطلاع بنجاح بدورها في دعم التنمية المستدامة تماشياً مع نظامها الأساسي، ونقل التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية عملاً بالمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

٢٩- وعلى الرغم من الطابع الطوعي للمساهمات المقدمة إلى صندوق التعاون التقني، فإن مصر ترى أن على الدول الأعضاء التزاماً سياسياً بتسديد هذه المساهمات كاملة وفي أوانها. وقد شدّد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ على أهمية التأكد من وجود ما يكفي من الأموال للقيام بأنشطة التعاون التقني.

٣٠- وأعربت مصر، التي دأبت طيلة ما يربو على ٤٤ سنة على وضع برنامج نووي سلمي، عن تقديرها البالغ للمساعدة التي قدمتها الوكالة في ضمان التشغيل المأمون والأمثل لمفاعل البحوث المتعدد الأغراض الثاني من نوعه في البلاد وكذلك لمعجّله السيكلوتروني والإلكتروني، وفي تدريب الموارد البشرية في مجالات تكنولوجيا التحلية النووية والتصرف في النفايات المشعة، وفي دعم المركز القومي للأمان النووي ومراقبة الإشعاعات.

٣١- وتؤيّد مصر استراتيجية الوكالة التعاونية التقنية، لا سيما السياسة القائمة على التركيز على المشاريع ذات النتائج الملموسة، وإجراء مشاورات مبكرة مع الدول الأعضاء بشأن تفاصيل المشاريع ووضع أطر برنامجية قطرية. ويتطلع بلده إلى المزيد من التعاون، لا سيما فيما يتعلق بمواضيع زيادة غلة المحاصيل، وتنمية البيئة الصحراوية، وتحسين إنتاج النباتات الطبية، والمواشي والدواجن، ومكافحة الحشرات، وإنتاج مواد الهيدروجين الزراعية عن طريق تشجيع مواد البوليمرات. كما تحرص مصر على تطوير التعاون مع الدول العربية والأفريقية من خلال الهيئة العربية للطاقة الذرية واتفاق أفرا بهدف ترويج الاعتماد على الذات وتخطيط مشاريع إنتاجية. وتشارك مصر في البحوث التي تُجرى حول استخدام التكنولوجيا النووية للكشف عن الألغام، لا سيما على الساحل الشمالي الغربي من البلد.

٣٢- وأعرب، في ختام كلمته، عن تقديره للعمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال إدارة المعارف، لا سيما من خلال الشبكة الدولية للمعلومات النووية.

٣٣- وقال السيد نيفودنيتزانسكي (بولندا) إن التطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة قد كشفت النقاب عن أهمية عدم الانتشار النووي. ولكي تؤدي جهود نزع السلاح النووي وإرساء الأمن الدولي ثمارها، تدعو الضرورة إلى وضع نظام عالمي لعدم الانتشار ودعمه بنظام ضمانات فعال وجدير بالثقة يستتبع محاسبة الدول على موادها النووية ويفرض عليها مراقبتها على النحو الواجب وفي أسرع وقت من خلال تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وتضطلع معاهدة عدم الانتشار والوكالة بدور حيوي في التحقق من التزامات عدم الانتشار وتزويد المجتمع الدولي بالتوكيدات اللازمة فيما يتعلق باستخدام المرافق والمواد النووية للأغراض السلمية حصراً.

٣٤- كما تؤدي الوكالة دوراً حاسماً في تخطيط وتنسيق الجهود الرامية إلى الحماية من الإرهاب النووي، وتؤيد بولندا بشدة أنشطة الوكالة في مجال الأمن النووي. وقد شارك بلده بنشاط في صياغة تعديل يقترح إدخاله على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ وهو يؤيد اقتراح عقد مؤتمر ديبلوماسي للنظر في هذا التعديل في المستقبل القريب. وتعتبر الاتفاقية أداة قيّمة لمنع الإرهاب النووي. ويعرب وفده عن ترحيبه بتأسيس صندوق الأمن النووي لتمويل الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال. وينوي بلده أن يُقدّم على الأقل مساهمة عينية في المستقبل القريب.

٣٥- وتولي بولندا أهمية قصوى لدور الصكوك القانونية المتعددة الأطراف في ضمان أمان وأمن المواد والمرافق النووية في كل ركن من أركان العالم. وترحب من ثم بنتائج الاجتماع الاستعراضي للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وتنطلع إلى الاجتماع المماثل لاتفاقية الأمان النووي المزمع عقده في ربيع عام ٢٠٠٥ والذي أعدت له بولندا بالفعل تقريرها الوطني وقدمته. ويلاحظ وفده بارتياح تحسّن نوعية معايير الأمان النووي المنقحة مؤخراً؛ ويعرب عن تأييده لمدوني قواعده السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وبشأن أمان مفاعلات البحوث، وكذلك تأييده لغيرها من الصكوك غير الملزمة الرامية إلى تعزيز الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النفايات المشعة. كما يرحب بلده بالتقدم المحرز في مجال النقل الآمن للمواد المشعة وبتعزيز الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية. وتضطلع الوكالة أيضاً بدور جوهري فيما يخص مبادرات التعليم والتدريب في مجالي الأمان والأمن.

٣٦- ونظراً للأهمية الحيوية التي تكتسيها المحافظة على المعارف وتوافر موارد بشرية مؤهلة لتطوير تكنولوجيات نووية على نحو مأمون ومضمون، تؤيد بولندا تمام التأييد النهج الذي تسلكه الوكالة في المحافظة على تكنولوجيا المعارف وتطويرها. ولعل تطوير تقنيات نووية في العديد من المجالات يكون مستحيلاً دون البرامج البحثية المنسقة والمؤتمرات العلمية والدراسات التقنية التي تشرف الوكالة على تنظيمها، ودون الشبكة الدولية للمعلومات النووية. وتعيد بولندا النظر في خيار القوى النووية وتأمل، بناء على ذلك، في إعادة تفعيل أنشطتها المتعلقة بالبحوث والتعليم في المجال النووي. وقد تكون مبادرات معينة من قبيل الشبكات الإقليمية ومجموعات المعارف النووية المقترحة خلال المؤتمر الدولي الأخير بشأن إدارة المعارف النووية، الذي عُقد في ساكلاي بفرنسا، قيمة جداً في هذا السياق. كما أن للمركز الدولي للفيزياء النظرية دوراً حيوياً يضطلع به.

٣٧- وما زال التعاون التقني أحد الأنشطة الهامة في الوكالة، لا سيما التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتقدم المنطقة الأوروبية مثالا جيداً عن التعاون التقني الناجح وتحرص بولندا على مواصلة مشاركتها في برامج التعاون التقني التابعة للوكالة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويعرب وفده عن شكره لموظفي إدارة التعاون التقني على ما قاموا به من عمل شاق في مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة.

٣٨- وينبغي أن يكون تمويل أنشطة التعاون التقني مضموناً وكافياً ويمكن التنبؤ به، كما ينبغي أن تبرهن جميع الدول الأعضاء على التزامها بالبرنامج عن طريق دفع حصصها المستهدفة إلى صندوق التعاون التقني كاملة وفي التوقيت المحدد. وبولندا مستعدة، كعادتها في السنوات الماضية، لعقد حصتها من الرقم المستهدف وسدادها.

٣٩- واختتم كلمته قائلاً إنه وقع في دورة المؤتمر العام العادية لعام ٢٠٠٣، بالنيابة عن الحكومة البولندية، على اتفاق ثلاثي مع الوكالة والاتحاد الروسي يتعلق بتزويد مفاعل البحوث الوحيد في بولندا بالوقود النووي، بعدما وافق مجلس المحافظين على هذا الاتفاق في آذار/مارس ٢٠٠٣. ولم يوقع الطرفان الآخران للأسف على هذا الاتفاق حتى الآن ومن ثم فإن قرار المجلس في هذا الصدد لم يدخل بعدُ حيز النفاذ.

٤٠- وقال السيد فوزي عبد العزيز الجاسم (الكويت) إن دور القوى النووية في الاستجابة للطلب المتزايد على الطاقة طيلة العقود القادمة سيُعزز إذا ما أحرز تقدم في معالجة مسائل من قبيل الأمن والأمان النوويين والتصرف في النفايات المشعة. وقد كان ثمة توجه سريع صوب استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووييتين في الأغراض السلمية لا سيما في البلدان النامية. ومن الضروري احترام حق هذه البلدان، حسبما هو مكرّس في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، في انتقاء هذا الخيار.

٤١- ويؤدي برنامج الوكالة التعاوني التقني دوراً هاماً في بناء القدرة الوطنية للبلدان النامية وترويج نقل التكنولوجيا النووية لاستخدامها في تطبيقات سلمية. ومن المهم من ثم ضمان تدفق مستمر وموثوق ويمكن التنبؤ به من المساهمات في صندوق التعاون التقني لتمويل المشاريع والبرامج القائمة والمستقبلية، بما فيها مشاريع الحاشية أ. وينبغي اتخاذ خطوات مناسبة للحيلولة دون حدوث أي عجز في الصندوق نتيجة لإخفاق الدول في دفع مساهماتها الطوعية، كما ينبغي إيلاء الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية الأهمية التي تستحقها.

٤٢- وبما أن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج التعاون التقني يكمن في تعزيز قدرة البلدان النامية العلمية والتكنولوجية والإشراافية، فمن الضروري تعزيز بنائها الأساسية للوقاية من الإشعاعات طبقاً لمعايير الأمان الأساسية. وتعتبر الدورات التدريبية الإقليمية في مجال الوقاية من الإشعاعات ضرورية للمحافظة على قدر وافٍ من الموارد البشرية الوطنية المؤهلة. وتخطط الكويت لاستضافة دورة تدريبية إقليمية للمرة الثالثة بشأن الوقاية من الإشعاعات والأمان الإشعاعي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لفائدة مشاركين من تسعة بلدان مختلفة؛ وسينصب التركيز فيها على التشخيص الإشعاعي التدخل. وشكر الوكالة على ما قدمته من مساعدة في تنظيم الدورات التدريبية.

٤٣- وأشار إلى التوصية التي أبدتها مكتب الخدمات الإشراافية الداخلية بضرورة جعل الهيكل التنظيمي لإدارة التعاون التقني أكثر تكاملاً بغية تعزيز أداء واستغلال الموارد المتاحة، مشدداً النبرة على ضرورة المحافظة على قدرة تلك الإدارة على الاضطلاع بوظائفها على نحو فعال مستعينة بالموارد البشرية الموجودة، لا سيما على ضوء التوصية المتعلقة بدمج الوحدات الإقليمية الخمس القائمة في أربع وحدات.

٤٤- ونظراً لأهمية تعزيز نظام التحقق النووي، تحث الكويت جميع الدول التي لم تعقد بعد اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة أو لم توقع على بروتوكول إضافي أن تبادر إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٤٥- ونتيجة لأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية، فإن إحلال الأمن والاستقرار فيها ليس هو الطموح المتوقع لدى بلدان المنطقة فحسب، وإنما هو أيضاً مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي. ودعا الوكالة إلى مضاعفة جهودها لتعزيز تطبيق الضمانات الشاملة على جميع المرافق النووية في الشرق الأوسط بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ورغم أن هذه الأهداف لا علاقة لها بالتوصل إلى تسوية سلمية، فإن تطبيق ضمانات شاملة من شأنه لا محالة أن يساعد على الدفع بعملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام وعلى بناء الثقة اللازمة. وأعرب عن أمله في أن يبلغ المحفل، الذي يعتزم المدير العام تنظيمه، هدفه المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مرافقها النووية ل ضمانات الوكالة كخطوة أساسية وضرورية صوب تخليص الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل.

٤٦- وفي هذا السياق، رحّب بالتعاون الذي أبدته الجماهيرية العربية الليبية خلال الاستقصاءات التي أجرتها الوكالة كخطوة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما أشاد باستعداد جمهورية إيران الإسلامية للتعاون مع الوكالة وأعرب عن أمله في أن تقوم بالمزيد لتسوية القضايا المعقدة. وأعرب في الأخير عن ترحيبه باستمرار المحادثات السادسة الرامية إلى التوصل إلى اتفاق نهائي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن امتثالها لاتفاق الضمانات الخاص بها وبشأن السماح لمفتشي الوكالة بالعودة إلى البلد.

٤٧- وفي ختام مداخلتها، حث المجتمع الدولي على تكثيف الجهود من أجل القضاء على آفة الإرهاب الفتاكة، لا سيما الإرهاب النووي، بإلزام جميع البلدان دون استثناء بإخضاع موادها ومرافقها النووية ل ضمانات الوكالة.

٤٨- وقال السيد بوبوفيك (صربيا والجبل الأسود) إنه منذ اعتماد الميثاق الدستوري المشترك لدولة اتحاد صربيا والجبل الأسود، والجمهوريتان تعتنقان نهجاً مشتركاً في العلاقات الدولية، وتحققان تعاوناً ناجحاً مع الوكالة، رغم اختلاف احتياجاتهما وقدراتهما ورغم تعقد هيكل الدولة.

٤٩- وأضاف أن بلده يؤيد بشدة نظام الضمانات المعزز التابع للوكالة كما يؤيد دورها في التحقق الذي يعتبر أساسياً لمنع انتشار الأسلحة النووية. ومن شأن ترويج البروتوكول النموذجي الإضافي أن يساعد لا محالة على تخطي التحديات التي تواجهها معاهدة عدم الانتشار في الآونة الأخيرة. وقد قرر بلده التوقيع على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص به وهو يدعو غيره من البلدان إلى أن تحذو حذوه.

٥٠- وسعياً وراء تحسين منع الاتجار غير المشروع وتعزيز الحماية المادية للمواد النووية والمشعة، تستعد صربيا والجبل الأسود للانضمام إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وتحث غيرها من البلدان على أن تحذو حذوها.

٥١- وتستدعي مكافحة الإرهاب النووي اتخاذ إجراء منسق. ويدعم بلده تماماً برامج الأمن النووي التابعة للوكالة، واعترافاً منه بالخطر المحتمل أن ينجم عن الهجمات الإرهابية، اتخذ ترتيبات لنقل الوقود النووي الطازج من الموقع التابع لمعهد فينشا للعلوم النووية القريب من بلغراد إلى بلده الأصلي، أي الاتحاد الروسي، بغية تخفيض إثارته كجزء من مبادرة ثلاثية جمعت الوكالة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وقد تدعو الضرورة إلى طلب المساعدة من هذين البلدين من أجل نقل الوقود النووي المستهلك من المفاعل طراز RA كجزء من برنامج الإخراج من الخدمة الشامل في المعهد.

٥٢- ويتعين مواصلة تحسين التعاون التقني باعتباره ركيزة من الركائز الأساسية للوكالة. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره للجهود المتفانية التي تبذلها إدارة التعاون التقني، لا سيما قسم أوروبا. ويعتمد بلده على المساعدة التي يتلقاها من الوكالة لكي يبلغ أهدافه الوطنية والدولية، التي تتراوح بين أنشطة الإخراج من الخدمة ووضع آليات وتعزيزها في مجالات معينة مثل الوقاية من الإشعاعات والأمان والأمن النوويين.

٥٣- وقد توصلت صربيا والجبل الأسود إلى اتفاق بشأن أنشطتهما المقترحة لدورة التعاون التقني لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ التابعة للوكالة، وعقدتا إطاراً برنامجياً قطرياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقدمتا اقتراحات حول مشاريع وطنية وإقليمية. وتعكس المشاريع المقترحة احتياجات الجمهوريتين معاً وتتفق والأولويات المشار إليها في الإطار البرنامجي القطري. وبصرف النظر عن برنامج الإخراج من الخدمة المشار إليه سابقاً، تنطوي هذه الأولويات على تنسيق معايير الأمان والصحة البشرية والبيئة. وتولى أهمية بالغة، في منطقة البلقان، لإنشاء نظام ضمانات فعال ولتوفير الحماية المادية للمواد النووية ومنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة.

٥٤- وتمتثل صربيا والجبل الأسود بانتظام لالتزاماتها المالية، وقد سددتا مساهماتهما لعام ٢٠٠٤ بالكامل إلى الوكالة وستبذلان قصارى جهدهما لكفالة تسديد مساهماتهما لعام ٢٠٠٥ في أوانها.

٥٥- وقالت السيدة بريدج (نيوزيلندا) إن على المجتمع الدولي، وهو يسعى وراء سبل تكفل تحسين الأمان والأمن الدوليين، أن يشكل جبهة موحدة وأن ينسق ردوداً فعالة على التحديات المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وأمام الوكالة دور حيوي عليها أن تضطلع به في هذا الصدد. ويشكل احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين أو الدول التي لا تمتثل تماماً للمعاهدات الدولية مسألة تقتضي إيلاءها الاهتمام على سبيل الأولوية. وثمة مبادرة رئيسية اتخذت في هذا السياق تتمثل في إنشاء صندوق الأمن النووي الذي دأب بلدها على تقديم مساهمات سنوية إليه منذ إنشائه. وقد انضمت نيوزيلندا كذلك إلى الشراكة العالمية لمكافحة

انتشار أسلحة و مواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة الثماني، مقدمة بذلك مساعدتها على تأمين تدمير أسلحة الدمار الشامل في الاتحاد السوفياتي السابق، وسجلت تأييدها لمبادرة أمن الانتشار.

٥٦- وتعتبر سنة ٢٠٠٥ سنة حاسمة بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار. وأعربت عن خيبة أمل نيوزيلندا إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالتعهدات المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. فمعاهدة عدم الانتشار لا تقتصر على تخلي الدول عن تطوير أسلحة نووية فحسب، وإنما تشمل أيضا نزع السلاح وتخليص العالم من الترسانات النووية الموجودة. وسيكون للنداءات التي توجهها الدول الحائزة لمثل هذه الأسلحة إلى دول أخرى بالأخص تطورها وزن أخلاقي أكبر إذا ما اقترنت هذه النداءات بإحراز تقدم أكبر في سبيل نزع السلاح. وسيتيح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ للدول الأعضاء فرصة لتعزيز موقع المعاهدة الحيوي في نظام الأمن الدولي.

٥٧- ويثير إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار قلقاً بالغاً لدى نيوزيلندا، التي ستواصل حث هذه الدولة على الالتزام بمسؤولياتها تجاه المعاهدة واستئناف التعاون مع الوكالة في أسرع وقت ممكن. وأعربت عن ترحيبها بالمحادثات المتعددة الأطراف الرامية إلى معالجة المشكلة، وهي تتطلع لتوسيع الأساس المشترك الذي يجمع البلدان الستة المشاركة في الاجتماعات المقبلة، التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى التوصل إلى حل شامل ومستدام. كما ينوه وفدها بدور الصين البناء والميسر في هذه العملية.

٥٨- وتشجع نيوزيلندا الجماهيرية العربية الليبية على المحافظة على تعاونها الاستباقي والمتسم بالشفافية مع مفتشي الوكالة.

٥٩- وما زال البرنامج النووي التابع لجمهورية إيران الإسلامية مدعاة للقلق لدى نيوزيلندا، إذ أن الوكالة ما زالت عاجزة عن التحقق من أن هذا البرنامج لا يقصد به سوى الأغراض السلمية. وحثت إيران على إعادة الالتزام بالوقف التام لأنشطتها المتعلقة بالإثراء وإعادة المعالجة والتقيّد بالقرار الذي اعتمده مجلس المحافظين في الأسبوع المنصرم.

٦٠- وتلتزم نيوزيلندا تماماً بالمبادئ والأهداف الواردة في مدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها. ويشجعها على ذلك أيضا ما أحرز من تقدم في أمن نقل المواد المشعة وأمنها منذ انعقاد المؤتمر الدولي حول هذا الموضوع في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وعلى الأمانة أن تسعى وراء تنفيذ جميع مجالات خطة العمل بشأن هذا الموضوع، بما فيها المجالات المتعلقة بالمسؤولية والتبليغ، وعلى الدول الأعضاء أن تتعاون تماماً مع الأمانة لبلوغ مسعاها. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيبها ببعثة خدمة تقييم أمن النقل التي أوفدت إلى فرنسا في آذار/مارس ٢٠٠٤ وبطلب اليابان إيفاد إحدى بعثات تلك الخدمة. وتتطلع نيوزيلندا إلى أن يواصل فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية اضطلاعهم بعمله بشأن نظام المسؤولية النووية العام، بما في ذلك دراسته لأي فجوات خطيرة في ذلك النظام. وما زال القلق يساور نيوزيلندا وغيرها من بلدان المنطقة إزاء إمكانية وقوع حادث يتسبب في أضرار بيئية خطيرة وفي خسائر اقتصادية هائلة، حتى في حالة عدم انطلاق إشعاعات. ومن واجب أي نظام مسؤولية عالمي فعال أن ينص على تقديم تعويضات مناسبة في مثل هذه الحالات. ويتعين تزويد الدول الساحلية بمعلومات مسبقة عن عمليات شحن المواد المشعة، لأن هذه المعلومات قد تساهم في أمن الشحنات وفي التصدي لأي حادث بفعالية وفي الوقت المناسب.

٦١- ومن بين الخطوات العملية الثلاث عشرة لنزع السلاح المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، ثمة بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشعر نيوزيلندا، التي لا

تزال ملتزمة تماماً بتلك المعاهدة، بالقلق لأن الأفاق المستقبلية لبدء نفاذها لم تشهد تحسناً. ومن مظاهر تأييدها لهذا الهدف، ستوقع نيوزيلندا في بحر الأسبوع الحالي في نيويورك على إعلان وزاري مشترك دعماً للمعاهدة.

٦٢- وتؤيد نيوزيلندا مبدأ معاهدة عدم الانتشار الذي ينص على أن من حق الآخرين الاستفادة من التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، لا سيما في التطبيقات المدنية. بيد أنها لا تؤمن بأن مفهوم القوى النووية يتفق ومفهوم التنمية المستدامة، نظراً لما تسفر عنه النفايات النووية من خسائر مالية وإيكولوجية على المدى الطويل. وعلى الرغم من أن نيوزيلندا واعية بالتزامها بموجب النظام الأساسي للوكالة بدعم جميع الركائز التي تقوم عليها ولاية الوكالة، فليس هناك في الوقت الحاضر أي آلية للتأكد من أن المساهمات المقدمة إلى برنامج التعاون التقني لن تُستغل في مشاريع تروج استخدام القوى النووية كأحد خيارات الطاقة. بيد أن حكومة بلدها أعلنت في وقت سابق من تلك السنة، ولأول مرة، أنها ستساهم في أحد مشاريع الحاشية (أ) المتعلقة بإجراء بحوث في مجال استخدام تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة الملاريا. وبهذه الطريقة، يستطيع النيوزيلنديون التأكد من أن أموالهم لا تُستغل في ترويج القوى النووية.

٦٣- وقال السيد داينيس (ليتوانيا) إن الطاقة النووية أصبحت تستقطب أكثر فأكثر البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة نظراً لحاجتها الماسة للاستجابة لتزايد الطلب السريع وكفالة أمن الإمدادات من الطاقة. وتستحق الوكالة الإشادة بها لمساعدتها الدول الأعضاء على إعداد دراسات حول الطاقة. وأثناء اتخاذ قرارات بشأن استراتيجيات الطاقة المستقبلية، يتعين مراعاة عوامل رئيسية عدة، مثل الأثر البيئي والتخلص من النفايات، وأداء الأمان، والتهديدات المادية والأمن النووي، والأخطار المحتمل أن يتعرض لها عامة الناس وقبولهم لهذه الأخطار. وقد استفادت ليتوانيا ولاتفيا واستونيا من مساعدة الوكالة لها على إعداد دراسة الطاقة في منطقة البلطيق.

٦٤- ولا تزال محطة إغناينا للقوى النووية المنتج الرئيسي للكهرباء في ليتوانيا، إذ تمثل ما نسبته ٨٠ في المائة من مجموع الكهرباء المولدة في البلد. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للطاقة أحكام وشروط الإغلاق المبكر للمحطة وفقاً للالتزامات الدولية التي قطعتها ليتوانيا على نفسها. ويشكل الإغلاق المبكر للمحطة وإخراجها من الخدمة تحدياً ضخماً من الناحية الاقتصادية ومن ناحية الأمان معاً، ومن ثم فإن ليتوانيا تقدر كثيراً المساعدة التي تمدّها بها الوكالة والبلدان المانحة، لا سيما فرنسا والولايات المتحدة. وتنص الاستراتيجية الوطنية المستحدثة التي وضعتها ليتوانيا على مواصلة توليد الطاقة النووية في محطات القوى النووية التي تمتثل لشروط الأمان العصرية. ومن ثم سيقى الاستثمار في بناء وحدة جديدة باستخدام البنية الأساسية القائمة التابعة لمحطة إغناينا كامل الدعم.

٦٥- وتتخذ حكومة بلده التدابير اللازمة لكفالة الإبقاء على أعلى مستويات الأمان في الوحدة ١ من محطة إغناينا أثناء تشغيلها وإخراجها من الخدمة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، انتهى من إعداد واستعراض تقرير تحليل الأمان الخاص بهذه الوحدة. وأجري تقييم معمق لأمانها بالتعاون وثيق مع خبراء دوليين ومنحت هيئة التفتيش الليتوانية المعنية بأمان القوى النووية هذه الوحدة ترخيص عمل طويل المدى. وأدخلت عليها تحسينات الأمان لمواصلة تركيب نظام الإغلاق المتنوع.

٦٦- وفي بيان الضمانات لعام ٢٠٠٣، خلصت الوكالة إلى عدم وجود ما يشير إلى تحريف مواد نووية أو إلى وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في ليتوانيا. وقد دخل البروتوكول الإضافي الخاص بليتوانيا حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وبفضل المزيد من الجهود التي تبذلها الوكالة والسلطة الوطنية ومشغل محطة إغناينا للقوى النووية، تتطلع ليتوانيا لتنفيذ الضمانات المتكاملة في البلد في وقت مبكر. ويشجع وفده البلدان التي لم تبدأ بعد في إنفاذ بروتوكولات إضافية على أن تبادر إلى القيام بذلك في وقت مبكر.

٦٧- ويستترشد بلده في النهج الذي يسلكه لمواجهة تحديات عدم الانتشار باستراتيجية الاتحاد الأوروبي المناهضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتؤيد ليتوانيا بشدة تحقيق عالمية معايير عدم الانتشار ووقف أي برامج خاصة بالانتشار وعكس مسارها. وترحب باعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وستتخذ أحكامه كاملة. وتحيط كذلك علماً بالأهداف الواردة في مبادرة أمن الانتشار. ويحظى تعزيز الضوابط الرقابية المفروضة على الصادرات، بما في ذلك من خلال النظم غير الرسمية لمراقبة الصادرات، بأهمية بالغة. وفي عام ٢٠٠٤، انضم بلده إلى مجموعة الموردين النوويين وإلى مجموعة أستراليا. وهو يتطلع كذلك إلى الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وإلى ترتيبات فاسينار (Wassenaar).

٦٨- وتتخذ ليتوانيا، بالتعاون مع الوكالة والدول الأعضاء الأخرى، جميع التدابير اللازمة لتحسين نظامها الوطني الخاص بالحماية المادية. وتقدر إلى حد بعيد المساعدة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت في تعزيز الأمن الشامل في خمس عيادات لعلاج الأورام، وفي إنشاء نظام خاص بالأمن والرصد في مستودع النفايات المشعة. كما ترحب بالمبادرة العالمية لتقليص التهديدات التي أعلن عنها وزير الطاقة في الولايات المتحدة وتتطلع إلى تحقيق مزيد من التطور في هذا المجال. وقد أعرب وزير خارجية ليتوانيا، في رسالة مؤرخة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عن دعم حكومته الكامل للجهود التي تبذلها الوكالة في سبيل تعزيز أمان المصادر المشعة وأمنها، كما أدخلت تعديلات على التشريعات الوطنية. وينفذ البلد أحكام مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمنها، ومن الضروري في هذا الصدد أن تواصل الوكالة توفير التدريب والمعدات للسلطات الحكومية المسؤولة عن مراقبة الحدود والجمارك، ولغيرها من المؤسسات الحكومية المسؤولة عن كشف الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة ومراقبتها وعن استعادة المصادر اليتيمة.

٦٩- كما تؤيد ليتوانيا تماماً خطة الأنشطة الرامية إلى الوقاية من الإرهاب النووي، التي أقرها مجلس المحافظين مؤخراً، وتؤيد تماماً عقد مؤتمر للنظر في التعديلات المقترحة إدخالها على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٧٠- وقد خصّصت ليتوانيا، بالتعاون مع الوكالة والمفوضية الأوروبية، موارد كبيرة لتعزيز وتقوية البنية الأساسية الرقابية لمراقبة المصادر الإشعاعية وحالات التعرّض للإشعاعات المؤيّنّة. وأنشأ مركز الوقاية من الإشعاعات الليتواني مركزاً تدريبياً وطنياً. وتقاسم الخبراء الليتوانيون، من خلال المشاريع الإقليمية، تجاربهم في تحسين الوقاية من الإشعاعات في محطات القوى النووية، وتم تقليص التعرض المهني في محطة إغناينا للقوى النووية من خلال التنفيذ الفعال لمبدأ الوضع الأمثل. ويشارك البلد بنشاط في نظام المعلومات الخاص بالتعرض المهني. وفي هذا الصدد، يعدّ تنفيذ نظم الجودة في المستشفيات مسألة غاية في الأهمية لمراقبة التعرض الطبي. وقد تدعو الحاجة إلى التماس مزيد من المساعدة من الوكالة بغية وضع نظام يُعنى بمراقبة تعرض المرضى للإشعاعات أثناء الفحص بالأشعة لأغراض التشخيص، والعلاج بالأشعة، والطب النووي أو تحسين هذا النظام جوهرياً، عن طريق وضع برامج مناسبة لتوكيد الجودة ومراقبتها. وتقدر ليتوانيا تعاون الوكالة النشط على تنظيم منح دراسية وزيارات علمية وحلقات عملية ودراسية ودورات تدريبية في ليتوانيا، وترحب بدعم الوكالة لشبكة الأارا (بقاء التعرض للإشعاعات عند أدنى حد معقول) التابعة لأوروبا الوسطى والشرقية.

٧١- وقد صدقت ليتوانيا على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وتجري، عملاً بأحكام المادة ١٢ من هذه الاتفاقية، تقيماً للممارسات السابقة وتعيد تقييم أمان مرافق التصرف في النفايات المشعة القائمة على ترابها. وقد نجحت الوكالة الليتوانية للتصرف في النفايات المشعة في إنجاز عملية اختيار موقع لمستودع على مقربة من سطح الأرض للتخلص من النفايات الضعيفة والمتوسطة الإشعاع، بمساعدة من الوكالة والسويد. ومن شأن إنشاء مستودع كهذا أن يلغي الحاجة إلى تخزين

النفائيات المؤقت، ويقلص تكاليف إخراج محطة إنغاليينا من الخدمة ويزيد من الأمان. ويجري العمل كذلك على تنفيذ برنامج وطني لتقييم إمكانية بناء مستودع عميق للتخلص من الوقود النووي المستهلك والنفائيات المشعة الطويلة العمر.

٧٢- ودأبت الوكالة، طيلة ما يربو على عقد من الزمن، على تقديم المساعدة إلى ليتوانيا، وتجلى ذلك في وضع بنيتها الأساسية الوطنية وبناء قدراتها الوطنية وتعزيزها وصيانتها في مجالات مثل الأمان النووي والوقاية من الإشعاعات والعلاج الإشعاعي والتصرف في النفائيات. وفي عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أولي اهتمام خاص بمشاركة التعاون التقني الإقليمية والوطنية بشأن الأمان النووي والقوى النووية، والأمن النووي، والإخراج من الخدمة، والعلاج بالأشعة، وتحسين البنية الأساسية الرقابية.

٧٣- ويتعين الإشادة بالوكالة على المساعدة التي قدمتها إلى الدول الأعضاء من أجل المحافظة على المعارف النووية وتوفير التعليم والتدريب النوويين في كل مجالات التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ويتطلع بلده إلى تعزيز صياغة استراتيجية الوكالة من أجل تطوير إدارة فعالة للمعارف النووية تستند إلى نتائج المؤتمر الدولي المعني بإدارة المعارف النووية الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في ساكلي، بفرنسا.

٧٤- وستواجه بلدان عديدة في المستقبل القريب مشاكل تنجم عن إخراج مرافق كبيرة من الخدمة، وفي هذا الصدد، تؤيد ليتوانيا تماماً خطة العمل الدولية بشأن إخراج المرافق النووية من الخدمة.

٧٥- ويهتم بلده كثيراً بمواصلة التعاون مع الوكالة من خلال البرامج الوطنية والإقليمية، لا سيما في مجالات مثل الأمان والأمن النوويين، والوقاية من الإشعاعات، والعلاج بالأشعة، والتصرف في النفائيات.

٧٦- وأعلن، في ختام كلمته، أن حكومة ليتوانيا ستتعهد بحصتها في الرقم المستهدف الموصى به لصندوق التعاون التقني وستسدد تلك الحصة.

ثم تولّى الرئاسة السيد مويو (زمبابوي)، نائب الرئيس.

٧٧- وتوجّه السيد تومتشيك (كرواتيا) بعبارات التعزية إلى أسر ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في الاتحاد الروسي وإلى الحكومة الروسية. وقال إن هذه الأعمال تبرز أهمية جعل الكفاح ضد الإرهاب يحتل الأولوية.

٧٨- وتدعم جمهورية كرواتيا دعماً تاماً الأنشطة والمبادرات الدولية التي تهدف إلى تعزيز أمن المواد النووية والمواد المشعة، وهي واحدة من بين البلدان التي طلبت إلى المدير العام عقد مؤتمر ديبلوماسي للنظر في التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٧٩- وأكدت مباحثات المجلس الأخيرة فيما يتعلق بتنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران والجمهورية العربية الليبية أهمية أنشطة الوكالة المتصلة بالضمانات. واعترافاً بالدور الرئيسي لاتفاقيات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على نحو ما قام به بلده، أضحي هذا الأخير أحد أولى البلدان التي دخل فيها بروتوكول إضافي حيز النفاذ وتُنفذ فيها. وأعرب عن ترحيب بلده باعتزام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وموريشيوس وصربيا والجبل الأسود عقد بروتوكولات إضافية في وقت قريب، ودعا الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بذلك إلى أن تحذو حذوها.

٨٠- وقد كانت كرواتيا كذلك واحدة من بين البلدان العشرة الأولى التي انتهت من اتخاذ الإجراءات القانونية الداخلية لقبول تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي للوكالة وهي تدعو غيرها من الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها.

٨١- ويقدر بلده مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها ويسترشد بها. وقد أنشأ مكتبا حكوميا للوقاية من الإشعاعات كهيئة رقابية مستقلة، وهو يخطط لإنشاء مكتب مماثل للأمان النووي.

٨٢- وتقدر كرواتيا أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني وتعرب عن الامتنان للوكالة على ما قدمته من مساعدة من خلال طائفة واسعة من المشاريع الناجحة. وما زالت كرواتيا ترفع من مستوى مشاركتها في التكاليف، إذ ساهمت في عام ٢٠٠٤ بمبلغ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار، معيدة بذلك تأكيد التزامها بتنفيذ مشاريع التعاون التقني المتفق عليها. وأعرب عن تقدير خاص لموظفي قسم أوروبا التابع لإدارة التعاون التقني على ما قدموه من مساعدة قيّمة ودعم قيّم وما أبدوه من كفاءة في تنفيذ المشاريع في كرواتيا. وكمثال على التعاون الإقليمي الفعال ثمة المساعدة التي قدمتها الوكالة إلى كرواتيا وسلوفينيا لإخراج محطة كريسكو للقوى النووية من الخدمة.

٨٣- ويحضر الخبراء الكرواتيون حلقات دراسية ودورات تدريبية في الخارج، ويتلقى عدد متزايد من الخبراء الأجانب منحاً دراسية من الوكالة للمشاركة في الدورات التدريبية والزيارات العلمية في مؤسسات كرواتية، بما فيها جامعة زغرب. وفي عام ٢٠٠٤، قبلت كرواتيا استقبال ١٢ خبيراً، واستقبلت بالفعل ٧ زيارات منهم. ودعا الوكالة إلى تعزيز مثل هذه الأنشطة في المستقبل.

٨٤- وتتوقف قدرة الوكالة على الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء واحتياجاتها على المساهمات المالية، وقد أوفت كرواتيا مرة أخرى بجميع التزاماتها المالية بكاملها وفي أوانها. ويثير النقص الحاصل في المدفوعات، لا سيما إلى صندوق التعاون التقني، القلق ويهدد أنشطة التعاون التقني. وعلى الرغم من أهمية مراعاة قدرة الدول المتلقية على الوفاء بالتزاماتها المالية، ثمة معايير أخرى تدخل في الحسبان لدى النظر في تخصيص الأموال للتعاون التقني، من قبيل معدل التحقيق أو تسديد تكاليف المشاركة الوطنية أو المتأخرات أو التكاليف البرنامجية المقررة الاسترداد. ويرى بلده أن من الضروري وجود ترابط بين المدفوعات (من المساهمات في صندوق التعاون التقني وتكاليف المشاركة الوطنية) وبين مشاريع أو أموال التعاون التقني المعتمدة المخصصة لدولة متلقية ما.

٨٥- وقال السيد كيريموف (أذربيجان) إن بلده ملتزم باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وبنزع السلاح على الصعيد العالمي. وقد انضم بناء على ذلك إلى أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية بشأن الأمان النووي وعدم الانتشار.

٨٦- وانضمت أذربيجان إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب وتشارك فيه كعضو نشط. وقد عانت من الإرهاب مباشرة في ناغورنو-كاراباخ حيث لقي عدة آلاف من الأشخاص حتفهم على أيدي الانفصاليين. ونتيجة للعدوان الأرميني، فقدت حكومة أذربيجان السيطرة على ٢٠ في المائة من التراب الأذربيجاني، بما فيه ناغورنو-كاراباخ وسبع مناطق أخرى. ويوفر وجود مناطق كهذه غير خاضعة أيضاً لآليات التحقق الدولية ظروفاً مواتية للاتجار بالمواد النووية والمواد المشعة ولاستخدامها بدون تصريح، بما في ذلك لارتكاب أعمال إرهابية. وقد تكون جميع التدابير التي تتخذها أذربيجان، بتعاون مع الوكالة، في سبيل منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة عن طريق تعزيز الضوابط الرقابية على الجمارك والحدود بلا جدوى ما لم تُحرر الأراضي المحتلة وما لم تستعد أذربيجان سيطرتها عليها.

٨٧- وبينما يقدّر بلده الجهود التي تبذلها الوكالة لضمان الأمان النووي، فإنه يحثها على مواصلة تعزيز التدابير لمنع أي تهديدات ممكنة على الأمن والاستقرار العالميين. وتتحمل الدول الأعضاء جزءاً كبيراً من المسؤولية في هذا المجال، ومن الضروري أن تعزز بناها الأساسية الوطنية الخاصة بالأمان الإشعاعي وتحسن آليات المراقبة وتنشئ نظم حماية مادية يُعتدّ بها وتقوم بعملية جرد للمواد النووية والمشعة. ولا مغالاة، في هذا الصدد، في التشديد على أهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة في تقديم المساعدة. ويساهم التنسيق مع الدول الأعضاء وموامة الأولويات الوطنية للوكالة في ترويج المشاركة ويساعد على التأكد من أن الموارد المتاحة تُستخدم بفعالية للاستجابة للأهداف المرسومة.

٨٨- وتواصل الوكالة تقديم المساعدة إلى أذربيجان من خلال برنامجها التعاوني التقني إلى جانب الارتقاء ببنيتها الأساسية للوقاية من الإشعاعات وأمان المصادر الإشعاعية. وبفضل المشاركة النشطة لخبراء الوكالة، وُضع نظام حصر ومراقبة للمواد المشعة، ونفّذت تدابير للحماية المادية للمصادر المشعة، وأعدت وثائق رقابية وقانونية بشأن تسليم المواد المشعة وتم اعتمادها، وأخذت إجراءات لمنح تراخيص لبعض الأنشطة، وأعدت معايير ولوائح حكومية عامة تتعلق بالأمان الإشعاعي، ويجري العمل على وضع تدابير لتحسين مؤهلات موظفي الهيئات الرقابية.

٨٩- وفي إطار المشاريع الوطنية، أنشئ مركز إينيس (الشبكة الدولية للمعلومات النووية) الوطني وبدأ تشغيله، وُزود إدارات الجمارك بالمعدات لمراقبة الاتجار بالمواد النووية والمشعة مراقبة فعالة، ويجري العمل على توفير معدات للمركز الوطني لعلم الأورام وتحسين أساليب العلاج الإشعاعي المتبعة فيه. ووقرت الوكالة موارد مالية هائلة لهذه المشاريع، إلا أن فرص التدريب التي تتيحها والحلقات الدراسية التي تنظمها للمتخصصين الشباب لها قيمة أكبر. وقد أظهرت حكومة أذربيجان مدى تقديرها للمساعدة التي تتلقاها من مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية بتعاونها الوثيق مع الوكالة وبوفائها بالتزاماتها المالية بكاملها وفي أوانها.

٩٠- وتنطوي أولويات أذربيجان في مجال التعاون في المستقبل القريب على الرصد الإشعاعي، بما في ذلك للموارد المائية في الأنهار وفي حوض نهر قزوین، والمضي في العمل على تجهيز المرفق القائم لخرن النفايات والمواد المشعة على المدى الطويل والارتقاء به وتأسيس مرافق جديدة، وإدخال تكنولوجيات إشعاعية عصرية في قطاعات متنوعة من قبيل الزراعة والطب والحماية البيئية.

٩١- واختتم مداخلته قائلاً إنه على الرغم من أن التقدم العلمي والتقني قد يكونان سلاحاً فتاكاً في يد الإرهابيين، فإن العلم يمكن أن يُستخدم للتصدي للتهديدات وعلى الوكالة أن تضطلع بدور هام في تعزيز السلام.

٩٢- وقالت السيدة فريري دي نافي (غواتيمالا) إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بتحقيق سلام دائم قوامه التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفائدة الجميع. ومن ثم فإن الإدارة الجديدة يحدها الأمل في بناء غواتيمالا يسودها الأمان وتتسم بشفافية أكثر وتضم مؤسسات حكومية عصرية وفعالة، وتنعم فيها أضعف الفئات في المجتمع بالحماية، ويتمتع فيها الجميع بفرص متساوية، ويعمها مناخ جيد للاستثمار، وتنشأ فيها مؤسسات تجارية جديدة وتدوم فيها التنمية والازدهار. ويتطلب ذلك تحقيق نمو اقتصادي عاجل ودائم والحصول على إمدادات الطاقة. ومن ثم يجري استحداث مشاريع جديدة لتطوير طاقة أنظف، باستخدام إمكانيات غواتيمالا الهائلة من مصادر الطاقة المتجددة. ومن شأن هذه المبادرة أن تساعد على مواصلة ترويج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٩٣- وقد برهنت الوكالة على أنها حليف وفي لغواتيمالا في جهودها الإنمائية. ويلتزم البلد، بصفته موقعا على اتفاقية التبليغ المبكر وعلى معاهدة ثلاثيولكو، بتعزيز السلام والأمن ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ويحظى الأمان النووي بالأولوية؛ وتقوم الهيئة الوطنية المسؤولة عن مراقبة الإشعاعات المؤيئة، مدعومة بتشريعات ملائمة وبصلاحية معاقبة المخالفين، بمراقبة أمان المصادر الإشعاعية التي تدخل البلد أو تغادره، وأمن المواد المشعة، والممارسات الجيدة في التعامل مع المواد المشعة. وقد عززت المشاريع النموذجية للوكالة في ميدان الوقاية من الإشعاعات الهيئة الرقابية في غواتيمالا من خلال الدعم الذي قدمته للإطار التشريعي الذي ينظم الوقاية من الإشعاعات والإشعاعات المؤيئة ونقل المواد المشعة. وتم كذلك تعزيز مختبر المعايرة الثانوية وهو يؤدي دور مختبر مرجعي لمنطقة أمريكا الوسطى، ويوفر حاليا خدمات المعايرة للسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية لأغراض العلاج الإشعاعي.

٩٤- وخلال السنة الجارية، استضافت غواتيمالا أنشطة متنوعة بدعم من الوكالة، وانطوى ذلك على تنظيم حلقة عملية تدريبية بشأن تنفيذ مدونة القواعد الدولية لقياس الجرعات الطبية في العلاج الإشعاعي، وتقاسم خلالها خبراء الوكالة تجاربهم مع الفيزيائيين الطبيين من بلدان مثل إكوادور وأوروغواي وبنما وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وفنزويلا ونيكاراغوا وهندوراس. وأبدت آخر بعثة مراجعة أوفدت لتقييم فعالية البنية الأساسية الرقابية للأمان الإشعاعي ومراقبة التعرض المهني توصيات بتعزيز نظم الرصد في البلد وتُفذت هذه التوصيات بكاملها. وأُعربت عن تشجيعها للوكالة على مواصلة إجراء عمليات المراجعة هذه.

٩٥- وفيما يتعلق بالتعاون التقني، نظمت غواتيمالا حلقة دراسية عملية بشأن التخطيط الاستراتيجي لتعزيز القطاع النووي في البلد. ومكنت مشاريع الوكالة الوطنية والإقليمية غواتيمالا من تعزيز قدراتها المؤسسية والخبرة التقنية لمواردها البشرية، واستخدام التكنولوجيا النووية لحل مشاكل في مجالات الصحة والزراعة والصناعة والبيئة، واستغلال مواردها الجوفية الحرارية والنفطية، مساهمة بذلك في تحسين نوعية الحياة بالنسبة للسكان. وقدمت الوكالة مساعدتها لقطاع الصحة بتزويده بالمعدات وتدريب الفيزيائيين الطبيين وساعدت على استحداث برامج توكيد الجودة في العلاج الإشعاعي في المعهد الوطني للسرطان. وتلقى موظفون من المعهد الوطني للكهرباء تدريبات في إطار مشروع وطني يُعنى بالطاقة الجوفية الحرارية وإدارتها بيئياً. وتم تقييم الحقول الجوفية الحرارية في غواتيمالا، وتأمل هذه الأخيرة في تحقيق ناتج كلي يبلغ ٤٣٠ ميغاواط من مناطق الحرارة الجوفية المعروفة فيها. وبمساعدة من الولايات المتحدة والمكسيك ودعم من الوكالة ومن الفاو، تمت السيطرة على ذبابة الفاكهة المتوسطة بنجاح وتدريب حاصلين على منح دراسية قادمين من جميع أنحاء العالم على تقنية الحشرة العقيمة. وصنفت الوكالة ذلك البرنامج كمركز امتياز وهو ينتج ١٨٥٠ مليون خادرة عقيمة أسبوعياً. وأعلنت مقاطعة بيتون الواقعة شمال البلاد كمنطقة خالية من ذبابة الفاكهة المتوسطة، وهو ما خلف تأثيراً إيجابياً في الاقتصاد الوطني. وتعتزم غواتيمالا على المدى المتوسط التركيز على الأنشطة الهادفة إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الريفية. وأخيراً فقد انُخب بلدها رئيساً في الدورة الخامسة لمجلس التخطيط الفني لاتفاق أركال، الذي عُقد في غواتيمالا. وبعد مضي ٢٠ سنة من العمل المثمر لاتفاق أركال، أضحت حكومة غواتيمالا تدعم هذا النوع من التعاون الإقليمي.

٩٦- وفي ختام مداخلتها حثت جميع الدول الأعضاء على مواصلة دفع مساهماتها المالية إلى برنامج التعاون التقني وصرّحت بأن غواتيمالا تبذل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها.

٩٧- وقال السيد ستاينمان (سويسرا) إن فشل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقبل في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل للمؤتمر يعدّ دليلاً آخر على المناخ الصعب الذي يخيم

حاليا على مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وينبغي ألا يحجب التركيز الحالي على عدم الانتشار الأهمية المتساوية التي يحظى بها نزع السلاح فيما يتعلق بالأمن الوطني والجماعي.

٩٨- وترحب سويسرا بالتطورات الإيجابية التي طرأت من قبيل قرار ليبيا التخلي عن سعيها وراء الأسلحة النووية والاستنتاجات التي خلصت إليها الوكالة فيما يتعلق بعدم وجود برامج تسليح نووي في العراق. وعزز المثال الأخير عزم بلده المضي قدما في دعم الوكالة باعتبارها هيئة الرصد الوحيدة المتعددة الأطراف وذات المصادقية في الميدان النووي.

٩٩- ومن جهة أخرى، مازال الافتقار إلى حل للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مدعاة للقلق. وفي هذا الصدد، أعرب عن أمله في أن تتمكن الوكالة بفضل تعاونها مع جمهورية كوريا من استجلاء الحالة في هذا البلد في أقرب وقت ممكن. وما زالت الوكالة تفتقر أيضا إلى معلومات عن جوانب عدّة من برنامج التسليح الإيراني، وفي هذا الصدد، يؤيد بلده القرار الذي اعتمده مجلس المحافظين في الأسبوع المنصرم. كما أن اكتشاف الاتجار بالتكنولوجيا النووية أمر مقلق لا يمكن تجاهله نظراً لتزايد تهديدات الإرهاب.

١٠٠- ويتعين أن تنعكس تعليقات الدول الأعضاء في مشروع برنامج الوكالة وميزانيتها لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الذي سيقدّم إلى مجلس المحافظين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وسيستعرض بلده مشروع الميزانية على ضوء أساس الميزانية الذي اعتمد بتوافق في الآراء في المؤتمر العام للسنة المنصرمة. ويتعين إدراج التكاليف المترتبة على الدخول في مرحلة ثانية محتملة من تعزيز أمن مباني الوكالة في الميزانية العادية.

١٠١- وقد قررت حكومة بلده في الأونة الأخيرة التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها وسيترجم بدء نفاذه مع قانون جديد بشأن الطاقة النووية من المزمع سّنه في عام ٢٠٠٥. واتخذ هذا القرار بعد الوقوف على أن إدخال ضمانات متكاملة قد يساعد على تقادي الحالة غير المجدية ذات النتائج السلبية التي تُنقذ فيها تدابير تتعلق بالضمانات الشاملة بالإضافة إلى تدابير تتعلق بالبروتوكول الإضافي، وأن التدابير الجديدة المدرجة لن تُطبّق بصورة آلية أو منتظمة.

١٠٢- وسيساعد نظام الضمانات المتكاملة على تحسين فعالية الرصد وتقليص التكاليف. وقد دفعت الزيادة الهائلة في ميزانية الضمانات مؤخراً إلى إجلاء الفكر في المسألة واستشير فيها الفريق الاستشاري الدائم المعني بتنفيذ الضمانات. وتتطلع سويسرا إلى سماع رأي المدير العام في هذه المسألة في اجتماعات المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠٣- ويدعم بلده الجهود التي يبذلها المدير العام للحرص على ألا تزيد صناعة المواد النووية للأغراض المدنية والعسكرية وخرن النفايات المشعة والوقود المستهلك الناشئ من المفاعلات النووية من أخطار الانتشار. وهو يرحب أيضا بقرار المدير العام إنشاء فريق خبراء دولي لإعمال الفكر في بعض الجوانب المتعددة الأطراف من دورة الوقود النووي. وسيساعد التعاون التقني في هذا الميدان على تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين الدول. بيد أن توصيات فريق الخبراء ينبغي ألا تتضارب مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار في نصها وروحها.

١٠٤- وقد كان العمل الذي أضطلع به في السنوات الأخيرة لتحسين اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية مثمراً ويشعر بلده بالارتياح للمراجعة التي اقترحت الدول الأعضاء إجراءها للاتفاقية. وأعرب عن تشجيعه لجمع الدول على تأييد عقد مؤتمر دبلوماسي لتعديل الاتفاقية. ويمكن تناول أي قضايا معلقة أثناء الاستعدادات لعقد المؤتمر.

١٠٥- ورحب باستهلال برنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان. وكانت الوكالة محقة في استرعاء الانتباه إلى التزايد المفجع المتوقع في عدد ضحايا السرطان في البلدان النامية.

١٠٦- وطيلة السنة الماضية، اشتغلت المفاعلات الخمسة السويسرية في ظروف سادها الأمان والأمن واستجابت لنسبة ٤٠ في المائة من احتياجات البلد من الكهرباء. وبموجب القانون الجديد بشأن الطاقة النووية، يمكن بناء محطات جديدة للطاقة ولا يوجد هناك تقييد مسبق للعمر التشغيلي للمحطات القائمة وثمة وقف مؤقت مدته ١٠ سنوات يُفرض على العقود الجديدة المتعلقة بإعادة معالجة الوقود النووي المستهلك. ويمنح القانون كذلك لعامة الناس الحق في التصويت في استفتاء على بناء مرافق نووية جديدة. وقد كان لتوصيات الوكالة، لا سيما تلك المتعلقة بالأمان، دور جدهام في صياغة القانون الجديد.

١٠٧- وتجري سلطات بلده تقييماً للوثائق التي تؤيد إمكانية خزن النفايات الطويلة العمر والمتوسطة والقوية الإشعاع بطريقة مأمونة. ولا يمكن توقع اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع قبل عام ٢٠٠٦، وسيتم في غضون ذلك إجراء مشاورات مستفيضة مع السكان المحليين المتضررين. ولم يتم مع ذلك صرف النظر عن التعاون الدولي لوضع مشروع متعدد الجنسيات بشأن خزن النفايات قوية الإشعاع. وعقب الإعراب، قبل عامين، عن رفض مشروع يتعلق بخزن النفايات المنخفضة والمتوسطة الإشعاع في باطن الأرض، تم استئناف عملية اختيار الموقع.

١٠٨- وقال السيد برتغال (بيرو) إن بلده أحرز تقدماً مهماً منذ دورة المؤتمر العام السابقة فيما يتعلق باستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لمعالجة عدد من المشاكل الوطنية. وأجرى مشاريع ناجحة بشأن تدريب الموارد البشرية وعلم الآثار القديمة والحفاظ على البيئة والتعدين، وشارك في عقود بحثية وفي أحداث تقنية متنوعة نظمتها الوكالة من أجل نشر المعارف النووية وإدراج معايير فعالة لاستخدام الطاقة النووية استخداماً آمناً.

١٠٩- وتوصل معهد بيرو للطاقة النووية، بمساعدة الوكالة، إلى وضع خطة استراتيجية متوسطة الأمد للقطاع النووي محددًا بذلك مجالات جديدة لإجراء بحوث في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وتطويرها وتطبيقها، من قبيل علوم المواد والبيولوجيا الجزيئية والتعدين الأحيائي والهيدرولوجيا، الأمر الذي سيعزز تنمية البلد الاجتماعية والاقتصادية. وتنبثق المشاريع المقدمة لدورة عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ للتعاون التقني من هذه الخطة. وفي إطار هذه الخطة أيضاً، ينظم المعهد حملة لنشر المعارف ويقدم خدمات ومنتجات بغية ترويج الاهتمام بالتدريب الأكاديمي والبحث العلمي، وتسهيل تبادل الخبرات بين العلماء البيروفيين والأجانب لا سيما من خلال عقد اجتماعات علمية سنوية، وترويج روابط أفضل مع قطاعات الإنتاج توجيهاً لاستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية بفعالية أكثر بغية الاستجابة لمختلف الاحتياجات البشرية.

١١٠- وإلى جانب الحصول على تمويل لأحد مشاريع الحاشية (أ) بشأن الطب النووي من فترة السنتين السابقة، ترغب بيرو في تنفيذ أربعة مشاريع وطنية ومشروعين إقليميين.

١١١- وسيستخدم أهم مشروع وطني تقنيات وراثية وجزيئية وتقنيات النظائر المشعة لاستعادة التنوع البيولوجي لحیوان الألبكة والمحافظة عليه وتحسين سلالاته العالية الخصوبة. وسيُفيد هذا المشروع اتحاداً للمزارعين بتزويدهم بقطعان ماشية صغيرة ومتوسطة في بونو، وهي إحدى أفقر المناطق في جنوب بيرو. وإلى جانب زيادة دخل المزارعين، سيعود هذا المشروع بالفائدة على صناعات الملابس والنسيج، وقد جُدد اليونيدو للمساعدة على تسويق المنتجات، وهو مثال واضح على التأزر مع جهة مانحة غير تقليدية. وفي إطار المشروع الثاني، ستستخدم التقنيات الأحيائية الجزيئية والمشعة لاستعادة سلالات القطن الأبيض وغيره من الألوان

الطبيعية. وسيساهم توافر أنواع مختلفة من القطن في تعزيز قدرة البلد التصديرية في سوق الألياف العضوية، التي تدرّ أرباحاً كبيرة، وستستفيد منه بالخصوص المناطق الساحلية شبه القاحلة. وسيستخدم المشروع الثالث، الذي يضم شركات التعدين، طريقة غاما السريعة والتحليل بالتنشيط النيوتروني لتقدير محتوى النحاس في حفر عريضة القطر في مناجم التعدين السطحي المكشوفة في بيرو. وتعد بيرو أحد أهم منتجي النحاس الخام. وسيركز المشروع الرابع على الإصلاح البيئي للمناجم المهجورة.

١١٢- ويرتبط أول المشروعين الإقليميين باتفاق سلام بين بيرو وإكوادور وينطوي على تصنيف نهر زارومبلا كطبقة صخرية مائية للتأكد من أن البلدين معاً يديرانه بطريقة مستدامة. ويرتبط المشروع الثاني بتشخيص الملايا وتحليل مقاومة العقاقير المضادة للملاريا في أربعة بلدان من منطقة الانديز. وسيضيف الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ٢٦ مليون دولار على مبلغ المليون دولار المطلوب من الوكالة لإنجاز هذا المشروع.

١١٣- وتعلق بيرو أيضاً أهمية كبرى على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب وفيما بين الأقاليم لأنه يعطي لبرنامج الوكالة التعاوني التقني قيمة مضافة وموارد إضافية، لا سيما من خلال المساهمة بموارد وسلع وخدمات جديدة ومن خلال تقاسم التكاليف. وتأمل بيرو في أن تكون بلداً متلقياً ومانحاً في آن معاً بالنسبة لستة مشاريع تعاونية في إطار اتفاق أركال.

١١٤- ونظراً للمهمة التي تضطلع بها الوكالة من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فقد حثها على ضمان توفّر ما يكفي من الموارد الموثوقة والقابلة للتنبؤ بها لبرنامج التعاون التقني لكي يُنفذ بكامله، بما في ذلك مشاريع الحاشية (أ)، وللحفاظ بالتالي على توازن فيما بين أنشطة الوكالة الأساسية.

١١٥- وفيما يتعلق بالأمان الإشعاعي، شاركت بيرو بنشاط في إعداد خطط العمل بشأن النقل الآمن للمواد المشعة وبشأن تعزيز النظام الدولي للتأهب لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية والتصدي لها، وهي خطط تسعى إلى تحسين تطبيق معايير الوكالة ومبادئها التوجيهية وسد الثغرات التي تحدثت في مجالات معينة مثل نظام المسؤولية.

١١٦- وفيما يتعلق بأمن المرافق والمواد النووية، أشار إلى أن بيرو استقبلت بعثة ثانية من بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في عام ٢٠٠٣. وأشرك معهد بيرو للطاقة النووية كلا من قوات الشرطة الوطنية ونظام الدفاع المدني الوطني ووزارة الدفاع في عملية تنفيذ توصيات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية. ويجري أيضاً تنسيق خطة عمل شاملة للحماية المادية مع الوكالة، كما نُظمت حلقة عملية وطنية لتقييم التهديدات المحتملة. ومن المزمع كذلك استعراض النظام الوطني للحماية المادية بالنسبة لمفاعلي البحث RP-0 و RP-10، بغية تقييم الامتثال للتوصيات التي أبدت خلال البعثة الأخيرة للخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية، ومواصلة تبادل الخبرات، وتقييم إمكانية وضع برنامج تعاوني دولي بشأن الحماية المادية.

١١٧- ولم تجد الوكالة أية أوجه تضارب في التقارير الرقابية التي قدمتها بيرو في عام ٢٠٠٣، كما لم تعثر على أي دليل ينم عن أنشطة غير معلنّة أو تحريف لمواد نووية. ويشعر بلده بالقلق لأنه في حين أن المواد الخاضعة للضمانات قد ظلت تُستخدم في أنشطة سلمية في الدول التي وقعت على اتفاقات ضمانات، فإن عدداً من الدول ليست طرفاً في نظام الضمانات الشاملة ولا توجد لديها بروتوكولات إضافية. كما أن الوكالة حددت مؤخراً أوجه قصور إضافية في نظام الضمانات. وتدعو الضرورة إلى السعي وراء آليات مناسبة لتعزيز نظام الضمانات بروح من الحوار والتعاون.

١١٨- وقال السيد كينغ أوريا (كينيا) إن حكومته ملتزمة بشدة بمكافحة جميع أشكال الإرهاب، نظراً لمعاناتها من آثاره الفتاكة، وإنها تؤيد الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف المبذولة لمكافحة الإرهاب، وإنها نشرت مشروع قانونها المناهض للإرهاب لمناقشته في البرلمان.

١١٩- ومضى قائلاً إن كينيا انضمت لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في شباط/فبراير ٢٠٠٢. كما أنها صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعملت مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على إنشاء محطات زلزالية ودون سمعية في كينيا كجزء من نظام التحقق العالمي.

١٢٠- وتشكل الضمانات الفعالة والشاملة عناصر حاسمة في نظام عدم الانتشار النووي وتوفر ركيزة أساسية للتعاون النووي السلمي. وتتخذ كينيا ترتيبات لعقد اتفاق ضمانات وبروتوكول كميات صغيرة مع الوكالة.

١٢١- وللكشف عن أية مادة يُمكن استخدامها لارتكاب أفعال إجرامية، وضعت ماسحان في ميناء مومباسا. وضاعت هيئة التفتيش المعنية بالوقاية من الإشعاعات جهودها للحد من الاتجار غير المشروع وجعلت من أولوياتها إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمواد المشعة في البلد وتأمين هذه المواد. وستقبل أي مساعدة يقدمها المجتمع الدولي والوكالة في هذه المجالات بكامل التقدير، بما في ذلك توسيع أنشطة المسح لتشمل موانئ أخرى في البلد.

١٢٢- وأنشئ معهد العلوم النووية التابع لجامعة نيروبي في عام ١٩٨٣ وهو يجري بحثاً في مجالات متعددة. واستفاد العديد من الطلبة المنخرطين في برامج الماجستير والدكتوراة من المرافق المخبرية التي أنشئت في المعهد بمساعدة من الوكالة. كما أنشئ مختبر للأجهزة النووية.

١٢٣- وزادت حكومته مؤخراً من عدد المفتشين الملحقين بالسلطة الرقابية الكينية، أي مجلس الوقاية من الإشعاعات، بأكثر من الضعف، وهي تنفق ٧٥٠.٠٠٠ دولار للارتقاء بالمرافق المادية لهيئة التفتيش المعنية بالوقاية من الإشعاعات. ومن خلال الجهود التعاونية المبذولة مع الوكالة، أنشئ كذلك مختبر مرجعي وطني للتعرض للإشعاعات، مما أتاح إمكانية إجراء دراسات مقارنة مشتركة لخدمات الرصد الشخصية داخل كينيا وخارجها.

١٢٤- وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ استضافت كينيا، بتعاون مع الوكالة، دورة تدريبية بشأن الوقاية من الإشعاعات في علم الأشعة التشخيصي والتدخلية دامت أسبوعين وزوّدت ثلاثين مشاركا وافدين من المنطقة الأفريقية بخبرات مباشرة بشأن استخدام أطقم توكيد ومراقبة الجودة في المرافق الطبية الإشعاعية.

١٢٥- وتشمل أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة في كينيا قطاعات متنوعة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأعرب عن تقدير بلده للجهود التي تبذلها الوكالة لإعادة تخصيص الأموال من البرامج الإقليمية إلى البرامج الوطنية. وقد وُضعت الصيغة النهائية للإطار البرنامجي القطري الكيني للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ بانتظار التوقيع عليه.

١٢٦- وتشارك كينيا في مشروع لتحسين المحاصيل وإدارتها من خلال تطبيق التقنيات النووية والتكنولوجيا البيولوجية. وقال إن النتائج التي تحققت مشجعة وثبتت فائدتها في تحديد الخصائص الجزيئية للمحاصيل، مما سيساهم في تحسين الاستدلال على الموارد الجينية وخرن المحاصيل، ويساعد على معالجة القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر.

١٢٧- وقد ساعدت الوكالة المختبر البيطري المركزي والمركز الوطني للبحوث البيطرية في نيروبي على إدخال تقنية القياس المناعي الإنزيمي، مما أدى إلى تحسين قدرتهما على تشخيص الأمراض الحيوانية ورصدها.

١٢٨- وتساهم حكومته بما قدره ١٢٠ ٠٠٠ دولار سنوياً لتنفيذ مشروع نموذجي لاستئصال ذباب تسي تسي من وادي لامبوي. ويُدرج المشروع تقنيات تقليدية لمكافحة ذبابة تسي تسي وتقنية الحشرة العقيمة في نهج واسع النطاق، وقد توصل إلى القضاء على عدد كبير من سلالة تسي تسي وإلى إجراء تقليص ملموس في حالات إصابة الحيوانات الزراعية بالأمراض. وما زالت الوكالة توفر معدات للارتقاء بمختبرات الحشرات لتربية أعداد ضخمة من ذباب تسي تسي، وتوفر كذلك بعثات الخبراء والتدريبات. كما اشترت جهاز تشعيع بأشعة غاما. ويُنفذ هذا المشروع في إطار حملة استئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية.

١٢٩- وأدى استخدام التقنيات النووية دوراً هاماً في توفير بيانات ذات صلة لمكافحة الأمراض الرئيسية في كينيا. وقدمت الوكالة مساعدة جوهرية لوزارة الصحة من خلال المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا، مما سهّل دمج المزيد من التقنيات النظرية في البرامج الوطنية وغيرها من البرامج التي تدعمها جهات مانحة والمتعلقة بمقاومة العقاقير المضادة لأمراض مثل الملاريا والسل. وأعرب عن امتنان بلده للوكالة على مساعدتها المتواصلة في مكافحة هذه الأمراض ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتدعو الحاجة أيضاً إلى التماس المعونة من الوكالة لكي تساعد على إنشاء مراكز علاج إشعاعي أخرى في كيسومو ومومباسا ولكي تزود مركز التدريب الطبي التابع للمستشفى الوطني في كينيا بالمرافق والبنى الأساسية اللازمة لتدريب التقنيين والتكنولوجيين في العلاج الإشعاعي.

١٣٠- وتؤدي تقنيات الهيدرولوجيا النظرية دوراً هاماً في تنمية الموارد المائية الكينية وإدارتها على نحو شامل. وفي إطار المشروع RAF/8/037 بشأن التنمية المستدامة والاستخدام العادل لموارد حوض النيل المائية المشتركة، نُظمت، في كيسومو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالتعاون مع الوكالة، دورة تدريبية دامت أسبوعاً حول تقييم البيانات.

١٣١- وستستضيف الحكومة الكينية حلقة دراسية وطنية حول إذكاء وعي عامة الناس بالاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية في وقت لاحق من عام ٢٠٠٤ بالتعاون وثيق مع الوكالة. كما سينكبّ المشاركون، الذين سيضمون مقرري السياسات ومخططين وباحثين وممثلي مؤسسات حكومية ومؤسسات بحثية دولية والقطاع الخاص ومنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على مناقشة واعتماد مشروع دستور يتعلق بالخطة المقترحة لخلق مجتمع لترويج التطبيقات السلمية للعلوم النووية في كينيا.

١٣٢- وفي الختام، شكر المدير العام والأمانة على ما بذلاه من جهود ونوّه بإدارة التعاون التقني خاصة لما حققته من مستوى تنفيذ عال في كينيا.

ثم تولّى الرئاسة السيد بحران (اليمن)، نائب الرئيس.

١٣٣- وقال السيد هورفاث (هنغاريا) إن نظام ضمانات الوكالة قد خضع في الآونة الأخيرة لضغوط لم يسبق له أن خضع لمثلها. واسترعى انتباه الوكالة إلى عدة حالات تبعث على القلق وتقتضي معالجتها بطريقة تدعم سلامة نظام الضمانات وهيئته، بما في ذلك إحالتها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، إذا اقتضى الأمر ذلك. ونوّه بالمهنية والموضوعية اللتين تحلت بهما الوكالة لدى اضطلاعها بأنشطة التحقق في بلدان يخضع تنفيذها للضمانات لفحص مستمر. وقد أثبتت التجربة أهمية البروتوكول الإضافي، الذي ينبغي أن يصبح قاعدة موحدة

تطبق على جميع البلدان الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إذا أريد للوكالة أن تؤدي مهامها التحقيقية على نحو موثوق به.

١٣٤- وهنغاريا هي واحدة من ١٩ دولة لديها في آن معاً اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية نافذة، لم تجد الوكالة فيها ما يشير إلى تحريف مواد نووية أو إلى وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة. وفيما يتعلق بهنغاريا، تم استخلاص هذه النتيجة منذ أكثر من سنة وتستعد حكومته لاتخاذ الخطوة القادمة والتقدم إلى الأمام التبكير بتطبيق الضمانات المتكاملة.

١٣٥- ومن بين الأحداث البارزة في عام ٢٠٠٣، ثمة الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات. وأثناء التحضير للاجتماع والمشاركة فيه برهنت الأطراف المتعاقدة، بما فيها هنغاريا، على التزام قوي بالامتثال للالتزامات التي قبلت بها عند انضمامها للاتفاقية. وقد ساعد الاجتماع الاستعراضي على زيادة تحسين التصرف المأمون في الوقود المستهلك والنفايات المشعة؛ ويأمل بلده في أن يكون ثمة تمثيل أكبر للدول الأعضاء في الاجتماع الاستعراضي المقبل. ونوّه بالدعم الممتاز الذي قدمته الأمانة قبل عقد الاجتماع الاستعراضي وخلالها، وبالجهود التي بذلتها لترويج الاتفاقية.

١٣٦- وكما لا يخفى على أحد، وقع حدث مؤسف في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ في محطة باكس للقوى النووية. وأدرج في التقرير الوطني الهنغاري الثالث، الذي أعدّ عملاً باتفاقية الأمان النووي، وصف لهذا الحدث وملخص للدروس المستفادة ونبذة موجزة عن تدابير التحسين المزمع اتخاذها. وهذا التقرير متاح فعلاً على شبكة الإنترنت. وسرعان ما استهلّت المحطة والهيئة الرقابية التحقيقات، ودُعيت الوكالة إلى إرسال بعثة خبراء. وحددت التحقيقات وبعثة الخبراء الأسباب الرئيسية للحادثة وشكلت التوصيات الناجمة عن ذلك نقطة الانطلاق لإدخال تحسينات جوهرية. ومن الضروري منع تكرار اصطدام الأمان النووي بمثل هذا التحدي. بيد أن وقوع هذا الحدث لم يُعز إلى النظم التكنولوجية المسؤولة عن العمليات العادية للمحطة ولم يؤثر بأي حال من الأحوال في الأمان النووي للمحطة. وأجريت عملية تفتيش دقيقة وإعادة تزويد بالوقود في الوحدة ٢، وبدأ العمل في هذه الوحدة مؤخراً جداً ويُنتظر أن تشغل بكامل طاقتها مع نهاية السنة. وخلال الفترة ذاتها، كان على البلد أن يتعامل مع قضايا التراخيص المتعلقة باستعادة مجمعات الوقود المتلفة. ونظراً للظروف غير العادية، التمس المساعدة من رقباء أكثر خبرة من روسيا والولايات المتحدة. وأعرب عن امتنان بلده للدعم المقدم والوكالة لتوفيرها الإطار اللازم. ومن المنتظر إزالة الوقود المتلف فعلياً في عام ٢٠٠٥.

١٣٧- وتعلّق هنغاريا بأهمية كبرى على أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة، لا سيما التعاون الإقليمي. وينبغي ألا يغيّر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي من الحالة الراهنة لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة في المنطقة. وفي الوقت ذاته، تعقد هنغاريا العزم على زيادة مساهماتها تدريجياً إلى صندوق التعاون التقني بطرق شتى، وقد بدأت بالفعل تعمل على ذلك. وقد ظلت تقدّم دعماً مالياً وتقنياً كبيراً للأنشطة الرقابية واستضافت برامج الوكالة للمنح الدراسية والتدريب. وستتعهّد بحصتها الكاملة في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٥ وهي تحتّ جميع الدول الأعضاء الأخرى على دفع حصتها بالكامل وفي حينها.

١٣٨- وصدّق البرلمان الهنغاري على التعديلات المقترحة إدخالها على المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة، فيما يتعلق بتوسيع مجلس المحافظين، وعلى المادة الرابعة عشرة بشأن الانتقال إلى ميزانية ثنائية السنوات. ويشجع بلده بشدة جميع الدول الأعضاء على التصديق على التعديلات المقترحة بدون تأخير بغية الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة لكي تكون التعديلات نافذة.

- ١٣٩- وأعربت السيدة ميلين (السويد) عن مواساتها لضحايا الهجمات الإرهابية التي أصابت بيسلان ومدريد.
- ١٤٠- وقالت إن وجود أسلحة الدمار الشامل يظل أحد أكبر التهديدات على السلم والأمن الدوليين، وعلى جميع الدول أن تعمل بصورة مشتركة وفعالة لمنع انتشار تلك الأسلحة. وأضافت أن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين أمران يعزز كل منهما الآخر وينبغي السعي وراءهما بحيوية. وأثناء الاستعداد لعقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، على الدول أن تضع نصب عينيها أنه لا يمكن التصدي للتهديدات التي يواجهها الأمن الدولي إلا إذا تعاملت مع المعاهدة كاتفاق ملزم قانوناً يمثل للجميع للالتزامات المتوازنة توازناً حساساً.
- ١٤١- وتضطلع الوكالة بدور حيوي داخل نظام عدم الانتشار النووي. وسيكون العالم مكاناً أكثر أماناً بمجرد ما تُطبق معاهدة عدم الانتشار على الصعيد العالمي وبمجرد ما تُنفذ بالكامل، مما سيقتضي بدء نفاذ بروتوكولات إضافية في جميع الدول. فالبروتوكولات الإضافية تمنح الوكالة سلطة معززة لكي تقدم تأكيدات بأن الدول تمتثل للالتزامات بعدم الانتشار، كما أن هذه البروتوكولات تشكل إلى جانب الضمانات الشاملة معيار التحقق بالنسبة لضمانات معاهدة عدم الانتشار. ومن الضروري من ثم أن يجعل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ البروتوكول الإضافي إلزامياً بموجب المادة الثالثة من المعاهدة. وقد دخل البروتوكول الإضافي الخاص بالسويد حيز النفاذ في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ ويجري العمل حثيثاً على اتخاذ تدابير التنفيذ. وناشدت جميع الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية مع الوكالة أن تفعل ذلك وأن تدخلها حيز النفاذ.
- ١٤٢- وازداد الاهتمام الدولي مرة أخرى بجوانب دورة الوقود النووي ذات الحساسية من زاوية الانتشار. وتتطلع السويد إلى نشر تقرير فريق الخبراء المستقل الذي أنشأته الوكالة مؤخراً لدراسة هذه المسألة. ويتعين أن يكون أي تدبير يُعتمد واسع النطاق، ويهدف إلى تعزيز المراقبة المتعددة الأطراف وغير تمييزي لدى كفالة إمدادات الوقود النووي والمواد النووية المستخدمة في الأغراض السلمية. ويتعين كذلك البدء في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية يمكن التحقق منها دولياً بغية وقف إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم الشديدين الإثراء الصالحين لصنع أسلحة نووية.
- ١٤٣- وأشادت بالوكالة على الأنشطة التي اضطلعت بها حتى الآن من أجل الحماية من الإرهاب النووي. ومن شأن توحيد الجهود الوطنية والجهود التي تبذلها الوكالة أن يسفر عن أكثر النتائج فعالية في مجالات معينة مثل الحماية المادية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.
- ١٤٤- وما زالت السويد تشعر ببالغ القلق إزاء موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يخص معاهدة عدم الانتشار والوكالة، وتؤيد بشدة مواصلة بذل جهود مكثفة وبناءة في سبيل التوصل إلى حل في إطار المحادثات السادسة. ويتعين أن ينطوي أي حل على تفكيك جميع برامج التسلح النووي التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.
- ١٤٥- وقد أيدّ بلدها آخر قرار اعتمده المجلس بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بإيران، كما دعم الجهود الدؤوبة التي بذلتها الوكالة من أجل التوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بطبيعة البرنامج النووي الإيراني. وعلى إيران أن تتعاون مع الوكالة تعاوناً تاماً لتسوية القضايا المتعلقة وعليها أن تستأنف تطبيقها التام لأنشطة الإثراء التي تقوم بها.

١٤٦- وتوقّر اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية نهجاً موحداً لحماية المواد النووية كما أن الوقت قد حان لإتمام عملية التعديل. ويدين بلدها بالشكر للنمسا لأنها استهلت جهداً معززاً لتنفيذ التعديلات المقترح إدخالها على الاتفاقية ويؤيد عقد مؤتمر ديبلوماسي لهذا الغرض.

١٤٧- وتؤيد السويد خطة العمل الرامية إلى تعزيز النظام الدولي للتأهب لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية والتصدي لها، التي اعتمدها المجلس في الأونة الأخيرة. وترتكز خطة العمل على اتفاقية التبليغ المبكر واتفاقية تقديم المساعدة، اللتين تشكلان إطاراً قانونياً هاماً للتعاون والتنسيق الدوليين في حالة وقوع طوارئ إشعاعية. وأقرت السلطات المختصة المحددة بموجب الاتفاقيتين بالحاجة إلى توحيد الجهود من أجل تعزيز وتنسيق ترتيبات التصدي الدولية الراهنة. وستضطلع السويد بدور حيوي في تنفيذ المزيد من الترتيبات الدولية المتسقة والمنسقة في المستقبل.

١٤٨- وفي رسالة موجهة إلى المدير العام في آذار/ مارس ٢٠٠٤، أعربت الحكومة السويدية عن تأييدها السياسي لمدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها وصرحت بأنها تعمل على تنفيذ الإرشادات الواردة فيها. وتشكل الإرشادات المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها، التي وافق عليها المجلس مؤخراً، خطوة هامة نحو زيادة تحسين الأمان والأمن وعلى المؤتمر العام أن يؤيدها.

١٤٩- ويدعم بلدها بشدة ما تقوم به الوكالة من عمل في ميدان أمان مفاعلات البحوث ويتطلع إلى تسوية سريعة للقضايا المتعلقة المرتبطة بمسودة متطلبات الأمان بشأن هذه المفاعلات لكي يعتمدها المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وسيغطي التقرير الوطني السويدي المُقدّم إلى الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي جوانب ترتبط بمفاعلات البحوث.

١٥٠- كما تؤيد السويد بشدة المبادرة التي قامت بها الوكالة لإعداد خطة عمل تقوم على استنباطات المؤتمر الدولي المعني بوقاية البيئة من آثار الإشعاعات المؤينة، الذي عقدته الوكالة في ستوكهولم في عام ٢٠٠٣. وهي تشجع الوكالة على مواصلة عملها القيم في هذا المجال.

١٥١- ويتوخى برنامج السويد المتقدم المتعلق بالنفائيات النووية الشفافية التامة في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، تولي السويد أهمية كبرى للمادة المرجعية الدولية المتعلقة بأمان المرافق بعد إغلاقها، حسبما هو منصوص عليه في مسودات معايير الأمان المتعلقة بالتخلص الجيولوجي من النفائيات المشعة. كما تدعم الأعمال التحضيرية الجارية التي تضطلع بها الوكالة فيما يتعلق بالمحافظة على المعلومات المتعلقة بالمستودعات ونقلها من جيل إلى جيل. وقد بلغ المستودع السويدي للوقود المستهلك مرحلة متقدمة. ومن المنتظر أن يُمنح ترخيص لمحطة تغليف الوقود المستهلك في عام ٢٠٠٦ وترخيص آخر للمستودع الوطني للوقود المستهلك المغلف في عام ٢٠٠٨. ومن الضروري بالنسبة للوكالة أن تنتهي من وضع نهج رقابي لمرافق المرحلة الختامية هذه في الوقت المناسب، حتى تتمكن السويد وغيرها من الدول الأعضاء التي لديها برامج مستودعات متقدمة من إدماج هذا النهج ضمن تصميمات مرافقها. ولدى الاضطلاع بذلك، على الأمانة أن تراعي تماماً آفاق التطوير التي تنتجها أحكام البروتوكول الإضافي.

١٥٢- وقالت، في ختام كلمتها، إن السويد قد عقدت كامل حصتها في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٥ اعترافاً منها بالأهمية التي تعلقها على برنامج الوكالة في مجال التعاون التقني.

١٥٣- وقال السيد يامكاتي (تايلند) إن بلده يولي أهمية كبرى للسلم والأمن، لا سيما في جنوب شرق آسيا، ويرى أن الدول بانضمامها إلى منظومة الأمم المتحدة تعيد تأكيد التزامها بالسلم والأمن العالميين.

١٥٤- ومنذ الدورة السابقة للمؤتمر العام، وتايلند تحرز تقدماً كبيراً في مجالات عدم الانتشار النووي والقضايا المتصلة بالأمان والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتتعاون على نحو وثيق مع الوكالة التي تستحق التنويه على الدور البناء الذي اضطلعت به. وقد ساهمت تايلند كذلك في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستضافت العديد من الحلقات العملية والاجتماعات والدورات التدريبية في بانكوك، وستعقد اجتماعاً لتدريب المدربين من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حول الوقاية من الإشعاعات في الميدان الطبي في إطار المشروع النموذجي الإقليمي بشأن استحداث قدرات تقنية تكفل استدامة البنية الأساسية للأمان الإشعاعي وأمان النفايات.

١٥٥- وتايلند مستعدة للتعاون مع الوكالة ومع الدول الأعضاء على تنفيذ أنشطة الأمان النووي، لا سيما تلك المتعلقة ببناء القدرات والتأهب في جنوب شرق آسيا. ودعا الوكالة إلى مواصلة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء على وضع بنى أساسية رقابية وطنية للأمان وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات. وقال إن تايلند تقدّر الدعم والمساعدة اللذين تقدمهما الوكالة في ذلك المجال، إلا أنها ترى أن الوكالة تستطيع أن تكون أكثر ابتكاراً إذا ما نسقت مختلف آليات التعاون التقني التي تستخدمها لتعزيز التنفيذ، بما في ذلك الآليات التي تندرج ضمن الاتفاق التعاوني الإقليمي.

١٥٦- وما زالت تايلند تدعم المنح الدراسية التي تقدمها الوكالة والزيارات العلمية التي تنظمها في مجال التدريب أثناء العمل على التطبيقات الزراعية والطبية. كما تعلق أهمية كبرى على ترويج ثقافة أمان عالمية وتشجع الوكالة على إدراج مشاريع تتعلق بنظم الضمانات والأمان في برامج التعاون التقني التابعة لها. وعلى الوكالة أيضاً أن تحدد برامج معينة تدرجها ضمن أنشطتها الأساسية؛ وذلك بشأن البنية الأساسية للوقاية من الإشعاعات، وتوكيد الجودة في التطبيقات الطبية، وأمان الأغذية، وتطبيق التقنيات النظرية والنوعية في البحوث الغذائية وتنمية الموارد المائية، والمعلومات العامة وإدارة المعارف. وقد استفاد بلده كثيراً من مشاريع تتعلق باستيلاء النباتات طفريا وتشجيع الأغذية. وهو يعطي الأولوية للبرامج المتعلقة بتطوير الإدارة المتكاملة للموارد وترويجها وبناء قدرات الموارد البشرية في مجال الإنتاج الحيواني. واستخدمت تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من تكنولوجيات لمكافحة ذباب الفاكهة. وما برحت تايلند لسنوات عديدة تؤيد المشروع المتعلق بإنشاء مركز للبحوث النووية في أونغاراك بتايلند. ومما يؤسف له أن ذلك المشروع أرجئ بسبب القلق الذي ساور عامة الناس إزاء تشغيل المفاعل على نحو مأمون، إلا أن الحكومة قررت إحياء المشروع من جديد بهدف إنجازه بحلول عام ٢٠٠٧.

١٥٧- ونظراً لما يساور تايلند من قلق بالغ إزاء الإرهاب النووي وانتشار المواد النووية، فإنها ملتزمة بالعمل على نحو وثيق مع الوكالة ومع المجتمع الدولي لمجابهة هذه التهديدات. ولعل اعتماد مجلس الأمن القرار ١٥٤٠ بالإجماع في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ يقف شاهداً على النجاح الذي حققه التعاون الدولي في مواجهة تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل.

١٥٨- ويستعد بلده لتأييد مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمنها، التابعة للوكالة؛ ويستعرض قوانينه ولوائحه الداخلية لمواءمتها مع المدونة؛ ويعزز تدابيرها المتعلقة بالحماية المادية لكي تستجيب للمعايير الدولية. كما يستعد للانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام ٢٠٠٥.

١٥٩- ويؤيد بلده تماماً نظام الضمانات المقوى، باعتباره طرفاً في معاهدة عدم الانتشار وفي اتفاق ضمانات شاملة عقده مع الوكالة. وتلتزم حكومة تايلند باستخدام الطاقة النووية استخداماً سلمياً وتستعد حالياً لعقد بروتوكول إضافي.

١٦٠- وتدعم تايلند بشدة الجهود التي تبذلها الوكالة في سبيل تنفيذ ضمانات معاهدة عدم الانتشار في إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشجع إيران على التعاون مع مفتشي الوكالة وعلى تقديم كامل الإيضاحات والتعليقات بالشفافية التامة فيما يتعلق ببرنامجهما لإثراء اليورانيوم. كما تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التفكير في استئناف أنشطة الضمانات مع الوكالة والسماح للمفتشين بدخول المرافق النووية في أقرب وقت ممكن، وتتطلع إلى إحراز تقدم في الجولة الجديدة من المباحثات السداسية.

١٦١- وصرّح، في ختام كلمته، بأن تايلند تتعهدّ بدفع ١٥٦ ٥٥٠ دولاراً إلى صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٥.

١٦٢- وقال السيد علي (بنغلاديش) إن برنامج الوكالة التعاوني التقني هو الأداة الرئيسية لنقل العلوم والتكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية حيث سيساعد تطبيقها السلمي على ترويج التنمية. وأضاف أن بلده ملتزم تماماً باستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية.

١٦٣- وتنفذ بنغلاديش كمّاً هائلاً من برامج الطاقة الذرية السلمية تتصدى بها للمشاكل التي تواجهها بعض قطاعات اقتصادها الوطني. وتمشياً مع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ومع الأهداف الإنمائية في بنغلاديش، تنطوي أولويات بلده على الحد من الفقر وتحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف. وقد أسهمت لجنة الطاقة الذرية في بنغلاديش، على سبيل المثال، في الجهود التي بُذلت من أجل التصدي لمشكلة انتشار تلوث المياه الجوفية بالزرنيخ عن طريق إجراء تحاليل لعناصر عينات مائية وأنسجة بيولوجية. وتتعاون بنغلاديش كذلك مع وكالات أخرى في إجراء دراسات تُعنى بالمستجمعات المائية الجوفية باستخدام تقنيات الهيدرولوجيا النظرية.

١٦٤- ويجري، في القطاع الزراعي، استقصاء يشمل جميع أنحاء البلاد حول مبيدات الآفات في بعض مواد السلسلة الغذائية. وتنطوي بعض الأنشطة الهامة الأخرى على مكافحة الآفات باستخدام تقنية الحشرة العقيمة وتحسين مدة صلاحية منتجات زراعية متنوعة وتعقيم المنتجات الطبية باستخدام أشعة غاما. وفي القطاع الصحي، يُقدم ١٤ مركزاً للطب النووي حالياً خدمات تشخيصية وخدمات أخرى لنحو ١٥٠ ٠٠٠ مريض سنوياً. وأنشئت وحدة صغيرة لمعالجة الأنسجة البشرية لاستخدامها في معالجة المصابين بحروق وعلاج القُرُحات وفي إجراء عمليات جراحية، وثمة خطط ترمي إلى إنشاء بنك كامل النطاق لحفظ الأنسجة.

١٦٥- وتركّز الأنشطة المضطلع بها في مجال الأمان النووي والمراقبة الإشعاعية على التحكم الرقابي، بما في ذلك الترخيص والإنفاذ، وتعزيز البنية الأساسية الرقابية وتنمية الموارد البشرية من المتخصصين والرقابيين، وإعداد أدلة رقابية بشأن مختلف الممارسات. وتُبدل الجهود كذلك من أجل تعزيز الإطار الرقابي عن طريق كفاءة استقلالية الهيئة الرقابية. وتعترف بنغلاديش بتحقيق معالم الوكالة الخمسة وتشجعها على ذلك الملاحظات التي أبدتها بعثة النظراء الاستعراضية فيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها طيلة السنوات القليلة الماضية.

١٦٦- وقد كان برنامج المساعدة التقنية التابع للوكالة يحظى دائماً بأهمية بالغة لدى بنغلاديش، التي يعرب عن امتنانها بوجه خاص لما لقيته من دعم في تنمية الموارد البشرية ومن مساعدة تقنية موجهة للمشاريع؛ وتأمل في أن يتواصل هذا الدعم وهذه المساعدة ويتزايد. وتعترف بنغلاديش بتحسين قدرة استخدام المرافق القائمة عن طريق تنويع الأنشطة التي تقوم بها وإضافة أنشطة جديدة. وتخطط لإنشاء معهد للتدريب النووي وإضافة عدد من المرافق التجريبية.

١٦٧- ويعد الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين آلية قوية تكفل الاستجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء. فهو يوفّر بيئة صالحة لترويج تقاسم الموارد والخبرات والقدرات المتخصصة على أساس إقليمي. وقد وسّع الاتفاق أنشطته وما انفك يستجيب لاحتياجات بنغلاديش على مرّ السنين. واستضافت بنغلاديش عدداً من الأحداث المتعلقة بهذا الاتفاق.

١٦٨- وفي حين أن بلده من كبار مؤيدي نظام عدم الانتشار، فإنه يرى من الضروري الحفاظ على توازن بين أنشطة الوكالة التطويرية وأنشطتها الرقابية ويأمل في أن ينعكس ذلك في ميزانيات الوكالة في المستقبل.

١٦٩- وقد لاحظ بلده بقلق البيان الذي أدلى به المدير العام حول حالة اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية. ويعرب بلده عن اقتناعه بأن الانضمام العالمي إلى هذه الصكوك وإلى معاهدة عدم الانتشار يمكن أن يساعد على بلوغ الهدف المتمثل في عدم الانتشار ويمهد السبيل للتخلص الكامل من الأسلحة النووية. وتحت بنغلاديش، بصفتها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وموقعة على اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي مع الوكالة، جميع الدول التي لم توقع بعد على تلك الصكوك ولم تدخلها حيز التنفيذ أن تبادر إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وتحثّ التحديات الحالية التي يواجهها نظام عدم الانتشار على الوكالة أكثر من ذي قبل أن تواصل بذل الجهود من أجل التوصل إلى انضمام عالمي لنظام الضمانات. ومن شأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ أن يتيح فرصة أخرى لتجديد الالتزامات واتخاذ تدابير فعالة بغية التوصل إلى نزع السلاح النووي.

١٧٠- وما زال الوضع في الشرق الأوسط مدعاة للقلق. وعلى جميع البلدان في هذه المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار ولم تُخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة أن تبادر إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن. ومن شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن يعزز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، يرحب وفده بجهود المدير العام الرامية إلى تنظيم محفل في العام المقبل بشأن الخبرات المكتسبة في مناطق أخرى خالية من هذه الأسلحة.

١٧١- وقال، في ختام كلمته، إن تهديدات الإرهاب النووي تشكل خطراً كبيراً على المجتمع الدولي. وأضاف أن بنغلاديش تدين جميع أعمال الإرهاب وتظل ملتزمة بمكافحته في جميع أشكاله. كما أنها تؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة في سبيل مكافحة الإرهاب النووي وفقاً للأهداف المكرّسة في نظامها الأساسي.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٩/٢٠